

آليات مقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية
بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد
مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

إعداد

أ / أمل السيد إبراهيم عبد اللطيف

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية - كلية الدراسات العليا للتربية- جامعة القاهرة
حاصلة على ماجستير تربية مقارنة وإدارة تعليمية - كلية التربية- جامعة طنطا

٣٣٠ آليات مقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية
في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

آليات مقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

أ/ أمل السيد إبراهيم عبد اللطيف

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية، وذلك في ضوء ما تسمح به ظروفها وإمكاناتها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستقراء الأدبيات المعاصرة، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن من خلال الاستعانة بأحد أساليبه (دراسة الحالة)؛ وهي دراسة الخبرة الفنلندية. وكشفت النتائج أن الجامعات الفنلندية تُقدم بعض المستجدات ضمن برامجها الدراسية ولعل من أهمها، إدراج مجالات ومقررات دراسية تتناسب مع متطلبات سوق العمل باستحداث مقررات في مجال التسويق وريادة الأعمال والابتكار، إدراج منهج الكفايات في المقررات الدراسية لإعداد خريجين متميزين، إدراج برامج لتطوير الكفايات الرقمية التي يحتاجها الخريجين للتعامل مع مجتمع المعرفة الرقمي، وتضمين البعد الدولي في برامجها عبر تدريس اللغات وزيادة التبادل الدولي لمنسوبي الجامعات، وتصدير البرامج التعليمية والتدريبية على الصعيد الدولي لتحقيق التنافسية والنمو الاقتصادي، توفير بيئة تعليمية متطورة تستطيع تأهيل الدارسين للتفاعل مع متطلبات مجتمع المعرفة من خلال تصميم بيئة تعليمية افتراضية، وتوظيف التكنولوجيا في العملية التدريسية، إتاحة الفرصة للدارسين للتدريب من خلال فترة الدراسة الأكاديمية عبر تبني ممارسات تعليمية جديدة، والتي تتضمن تقديم دورات تدريبية تعاونية من خلال المشاركة بين الجامعات وقطاعات الأعمال المختلفة بالمجتمع. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية، من خلال تبني بعض الإجراءات ذات الصلة بتحديث البرامج الدراسية المقدمة بالجامعات المصرية بصفة مستمرة في ضوء المستجدات والمعايير العالمية، وتمكين الدارسين من تطبيق المعارف النظرية التي يدرسونها، وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، البرامج الأكاديمية، الجامعات الفنلندية،

الجامعات المصرية.

Summary of the research

Proposed Mechanisms for Developing the Role of Academic Programs in Egyptian Universities to Achieve the Dimensions of the Knowledge Society in the Light of Finnish Experience

Amal El-Sayed Ibraheim Abde-Latif

PhD student at Foundations of Education Department,
Faculty of Graduate Studies for Education, Cairo University

Abstract:

The current study aimed to develop a set of proposed mechanisms for developing the role of academic programs in Egyptian universities to achieve the dimensions of a knowledge society based on their circumstances and capabilities and in the light of Finnish experience. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical method was employed by extrapolating contemporary literature, in addition to using the comparative method using one of its methods (case study); namely, the study of Finnish experience. The results revealed that Finnish universities offer some developments within their study programs. Perhaps the most important of which, are fields and courses that commensurate with the requirements of the labor market by introducing courses in the field of marketing, entrepreneurship, innovation. In addition, the inclusion of competencies curricula to prepare distinguished graduates and the inclusion of programs to develop digital competencies that graduates need to deal with the digital knowledge society. Moreover, the inclusion of the international dimension in its programs of teaching languages, increasing international exchange for university employees, and exporting educational and training programs internationally to achieve competitiveness and economic growth. Furthermore, providing an advanced educational environment that can qualify students

to interact with the requirements of the knowledge society by designing virtual educational environment and employing technology in the teaching process. Moreover, providing students with the opportunity to train during the academic study period by adopting new educational practices that include providing cooperative training courses through participation between universities and various business sectors in society. The study also reached a set of proposed mechanisms to develop the role of academic programs in Egyptian universities to achieve the dimensions of the knowledge society in light of Finnish experience, by adopting some measures related to the continuous updating of study programs offered in Egyptian universities in light of global developments and standards, and enabling learners to apply knowledge and employ technology in the educational process.

Key words: Knowledge society, Academic programs, Finnish universities, Egyptian universities.

مقدمة:

يواجه العالم في القرن الحادي والعشرين متغيرات عديدة، تأتي في مقدمتها ظاهرة العولمة، والتي تعتمد على إنجازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى انتشار وتبادل المعلومات، وظهور مجتمع المعرفة؛ حيث صارت المعرفة أساس الإنتاج، والمحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال تنمية كافة مجالاته، وكافة جوانب النشاط الإنساني.

لقد أوصى التقرير العالمي لاستشراف مستقبل المعرفة بضرورة تعزيز المهارات والمعارف اللازمة للمستقبل وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال وضع تصور لمستقبل إنتاج المعرفة وتطويرها، وتشجيع صناعات السياسات، وقادة الأعمال والباحثين والمجتمع المدني على توحيد جهودهم لتطوير التكنولوجيات ونشر المعرفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩، ٦-٨)، وفي ضوء توصيات ذلك التقرير، والتحديات التي تواجهها المجتمعات كافة في عصرنا الحالي، كان من الضروري السعي قدامًا نحو بناء مجتمع المعرفة؛ ذلك المجتمع الذي يهتم بعمليات إدارة المعرفة من إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة؛ لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية واضحة للمجتمع المحلي (عبد الوهاب، ٢٠١٩، ١٥٩).

علاوة على أهمية بناء اقتصاد المعرفة كأحد ركائز مجتمع المعرفة؛ إذ يدور اقتصاد المعرفة حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، وإنتاجها؛ بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها، من خلال الاستفادة من تطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية (ضحاوي، المليجي، ٢٠١٠، ٣٣٧).

وجدير بالإشارة أن مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة، والجامعات على وجه الخصوص تقوم بدور مهم في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة من خلال دورها في توليد المعرفة وإنتاجها ونشرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥، ٥٩)؛ إذ تعتبر الجامعات مولدات للمعرفة، والوسيلة الأساسية في أنظمة الابتكار الوطنية، وسيلة للفكر الإبداعي والابتكاري، ومعالجة العلاقة بين المعرفة والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل (صبيح، ٢٠١٢، ٣٣٦).

وتحقق الجامعات العالمية مساهمات فاعلة في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، ومن بينها الجامعات الفنلندية والتي كان لها تجربة رائدة في هذا الإطار؛ حيث تعد فنلندا من الدول التي تحولت إلى مجتمع المعرفة في زمن قياسي رغم الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مع بدايات القرن العشرين؛ إلا إنها تحولت من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على المعرفة (Halme, Salminen & Piirainen, 2014, 21)؛ وذلك من خلال دعم منظومة الإبداع والابتكار على جميع الأصعدة، خصوصاً، في مجال التعليم من خلال تزويد الدارسين بالعلم، والمعرفة، والمهارات اللازمة لمواجهة متطلبات مجتمع المعرفة (البازعي، ٢٠١٨، ٧٣).

ونظراً لأهمية مجتمع المعرفة في ظل التحديات التي تُلقي بظلالها على المجتمعات كافة ومنها المجتمع المصري؛ حيث يعمل بناء مجتمع المعرفة على ضمان استدامة عملية التنمية للمجتمع مع السعي إلى بناء اقتصاد تنافسي، زيادة المحتوى المعرفي في المنتجات والصادرات، والتفاعل مع عولمة عملية الإنتاج؛ إذ تعد المعرفة أساساً للمزايا التنافسية بين الدول (وفاء علي، ٢٠١٥، ٢٥٨)؛ ونظراً لأهمية دور الجامعات المعاصرة في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال إنتاج ونشر المعرفة، وتوليد الابتكار الأفكار، وتنقيف الخبراء والباحثين والعاملين في مجال المعرفة (Snellman, 2015, 91)، كان اهتمام الباحثة بموضوع الدراسة الحالية والذي يُعنى بالتوصل إلى آليات مقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية.

مشكلة البحث:

مما سبق يتضح أهمية التحول إلى مجتمع المعرفة تماشياً مع الاتجاهات العالمية المعاصرة، وأن للجامعات دوراً مهماً وفاعلاً في تحقيق ذلك؛ إلا إنه باستقراء البحوث والدراسات السابقة التي رصدت الواقع الحالي للجامعات المصرية، يتضح أن البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية لا تؤدي الأدوار المنوطة بها على النحو المنشود بما لا يتيح لها المساهمة بشكل فاعل في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، وفيما يلي نعرض لأبرز المشكلات التي تكتنف برامج الجامعات المصرية والتي تقف حائلاً دون قيامها بالدور المتوقع منها حيال بناء مجتمع المعرفة.

إذ يعاني التعليم الجامعي في مصر من العديد من أوجه القصور التي تؤثر على كفاءته الداخلية والخارجية، فعلى الرغم من محاولات الإصلاح المتعددة التي شهدتها الجامعات المصرية في الآونة الأخيرة، إلا إنه قد غلب عليها التفكير التقليدي، واتسمت بطابع النقل والتقليد، وغاب عنها طابع التجديد والابتكار؛ وقد يرجع ذلك إلى اتباع الجامعات المصرية لنظام موحد لا يساير التطور، ولا يتوافق مع متطلبات العصر، ندرة استقرار الهياكل التنظيمية، والخلل في العلاقات الوظيفية نتيجة الصراع على السلطة، وسيطرة المركزية على الأداء، مما يسلب القيادات حرية المبادرة والتطوير، وتدني مؤشرات التنمية البشرية والتنافسية بالجامعات، ومحدودية الموارد المالية، وضعف الإدارة (سهير الجيار، ٢٠١٨، ٢٤٧-٢٤٨).

هذا بالإضافة إلى غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور برامج التعليم الجامعي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية، وكذلك محدودية التعامل مع العلوم الحديثة، وضعف المدخلات التعليمية؛ مما أدى ذلك إلى ضعف وفاء الجامعات المصرية بمتطلبات بناء مجتمع المعرفة وابتكارها عن سباق المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة، وضعف مستوى الجودة فيها (ثناء محمد، ٢٠١٩، ١٥٤-١٥٥).

وقد انعكس ذلك القصور جلياً على موقع الجامعات المصرية على خريطة التصنيفات العالمية؛ حيث أثبتت دراسة (Saleh, 2020, 323) أن الجامعات المصرية تحتل مرتبة متأخرة بين دول العالم في التصنيفات العالمية وما زالت بحاجة إلى تحديث. وبالنظر إلى تصنيف شنغهاي للجامعات لعام ٢٠١٩ نجد أنه لا توجد أي جامعة مصرية ضمن أول ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم باستثناء جامعة القاهرة، والتي جاءت في المركز ٤٠٠/٣٠١ (Academic Ranking of World Universities, 2019).

وربما يرجع غياب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات إلى عدد من الأسباب التي تضعف من مركزها التنافسي، وتقلل من فاعلية دورها في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، ولعل من أهمها: أن معظم خطط الجامعات ما زالت تركز على الناحية الأكاديمية البحتة، ولم تصل إلى مرحلة التخطيط من أجل المجتمع، وتنمية المعرفة العامة (حنان الشربيني، ٢٠١٨، ٨٣-٨٤)، فضلاً عن أن دور البرامج الدراسية بالجامعات المصرية قد لا يساعد بالقدر الكافي في تلبية

احتياجات سوق العمل، وقد يرجع ذلك إلى ضعف اتصال المناهج باحتياجات سوق العمل، وافتقارها إلى التدريب على المهارات العملية بسبب الإفراط في التركيز على المحتوى المعتمد على الذاكرة والحفظ، ونقص المرافق والمعدات، وضعف التركيز على تطوير مهارات التفكير الناقد والتحليل، وضعف المشاركة في أساليب تعلم تفاعلية وتجريبية، فضلاً عن تمتع العديد من الخريجين بمهارات غير ملائمة للوظائف التي يتقدمون لشغلها (رانيا الجمال، ٢٠١٨، ١١٢-١١٣).

وتتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما ملامح دور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في إطار السياق الثقافي للمجتمع الفنلندي؟
- ٢- ما الآليات المقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى وضع مجموعة من الآليات لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية، وذلك في ضوء ما تسمح به ظروفها وإمكاناتها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أهمية (موضوع الدراسة) ألا وهو بناء مجتمع المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بخطى ثابتة تستند إلى أسس معرفية، وإلى أهمية مرحلة التعليم الجامعي المسؤولة عن تكوين الكوادر العلمية للانتقال إلى سوق العمل لتطوير المجتمع، وأهمية فئة أعضاء هيئة التدريس بصفاتهم الركيزة الأساسية في بناء وتطوير البرامج الدراسية؛ ومن ثم في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، وأهمية هدف الدراسة في الوصول إلى الآليات المقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية؛ لإثراء المكتبة التربوية من خلال دراسة خبرة جديدة ألا وهي دراسة خبرة الجامعات الفنلندية في مجال بناء مجتمع المعرفة؛ ليستفيد منها صناع القرار الجامعي في مصر في مجال تطوير الجهود المبذولة؛ من أجل تطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة.

حدود البحث:

- يركز البحث الحالي على دراسة خبرة فنلندا من حيث دور جامعاتها في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، وهي خبرة جديرة بالدراسة وذلك للمبررات التالية:
- ١- تحتل فنلندا المرتبة الأولى عالمياً طبقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩ في كلٍ من جودة مؤسساتها، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وانتشار المهارات الرقمية بين سكانها، والاعتماد على الإدارة المهنية، واستخدام التفكير الناقد في التدريس، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستقرار الاقتصاد الكلي، كما تحتل المرتبة الثانية عالمياً في كلٍ من توفير مهارات الخريجين، ومهارات القوى العاملة الحالية، وتدريب الموظفين، وجودة التدريب المهني (Schwab, 2019, 218-222).
 - ٢- تحتل فنلندا الترتيب السادس في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٩ من بين ١٢٩ دولة؛ حيث تحتل المرتبة الأولى عالمياً في بيئة الأعمال، والاحتفاظ بالريادة في طلبات براءات الاختراع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات حسب المنشأ، وإنشاء تطبيقات للهواتف النقالة، وتحتل المرتبة الثانية في رأس المال البشري والبحوث. كما إنها رائدة عالمياً ضمن أفضل الدول في كلٍ من روابط الابتكار، وصادرات وواردات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاج المعرفة والمخرجات التكنولوجية (Cornell University, INSEAD & WIPO, 2019, 7).
 - ٣- تحتل فنلندا المرتبة الثانية عالمياً بعد سويسرا من بين ١٣٦ دولة في مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠١٩؛ إذ تحتل المرتبة الأولى في مؤهلات القوى العاملة ورأس المال البشري، والتنافسية في قطاعي الإنترنت والهاتف، وتوفير أحدث التقنيات، تحتل المرتبة الثانية في ارتفاع عدد براءات الاختراع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل مليون نسمة، وتحتل المرتبة الثالثة في توفير رأس المال الاستثماري ورأس المال المعرفي، وارتفاع عدد الباحثين في القوى العاملة (المتوسط لكل ألف فرد)، والتعاون بين الجامعات والقطاعات في مجالات البحث والتطوير، وتحتل فنلندا المرتبة الرابعة في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاشتراكات في خدمات الإنترنت، وتحتل المرتبة الخامسة في عائد حقوق الملكية الفكرية من مجموع التبادل التجاري، وتحتل المرتبة السادسة في الإنفاق الحكومي على التعليم

العالي بقيمة تقدر بـ (٨٣،٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقدر بـ (٢٧٣،٩٦١ مليار دولارًا)، وزيادة طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون نسمة، وارتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بالدكتوراه أو ما يعادلها كنسبة مئوية من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي في فنلندا، بالإضافة إلى استيعاب مؤسسات المجتمع المختلفة للتكنولوجيا الحديثة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩).

٤- ارتفاع تسجيل براءات الاختراع في فنلندا طبقًا لمؤشرات الملكية الفكرية العالمية لعام ٢٠١٩؛ حيث سجلت فنلندا حسب مكتب البراءات من مقيمين وغير مقيمين بها (١،٤٨٧) براءة، و(١١،٥٧٢) براءة اختراع مسجلة حسب المنشأ، وتسجيل طلبات دولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بموجب ضمان حمايتها فقد تم إيداع (١،٠٠٧) براءة حسب المكتب، (١،٨٣٦) براءة حسب المنشأ. وبشأن البراءات الممنوحة فقد تم منح (٥٣٣) براءة حسب المكتب من المقيمين وغير المقيمين بفنلندا، و(٨،٥٧١) براءة حسب المنشأ، بينما (٥٢،١٤٠) براءة اختراع مطبقة وتم استخدامها في فنلندا (WIPO, 2019, 60, 65).

مصطلحات البحث:

وفيما يلي تحديد إجرائي لأهم المصطلحات الواردة بالبحث:

- **دور:** يعرف مفهوم الدور إجرائيًا بأنه: ما تقوم به البرامج الدراسية المقدمة بالجامعات المصرية من أعمال تختص بتوظيف مقرراتها ومناهجها في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة من خلال توليد المعرفة، ونشرها؛ بهدف تحقيق التنمية البشرية، والتنمية المستدامة للمجتمع.
- **البرامج الأكاديمية:** يعرف مفهوم البرامج الأكاديمية إجرائيًا بأنه: مجموعة المقررات التي تقدمها الجامعات المصرية؛ بحيث يقوم الطلبة بالتسجيل عليها للحصول على مؤهل عالي معين عند اجتياز كافة المقررات بنجاح.
- **الجامعات:** يمكن تحديد مفهوم الجامعات إجرائيًا بأنه: مؤسسات تعليمية تنتمي لمرحلة التعليم العالي تقدم برامج أكاديمية لمرحلتها البكالوريوس، أو الليسانس من خلال وظيفة التدريس التي تنشر المعرفة لكي تُعد الطلبة إعدادًا يؤهلهم لحل مشكلاتهم وتنمية مجتمعاتهم، كما أنها تقدم برامج الدراسات العليا من

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

خلال وظيفة البحث العلمي التي تنتج المعرفة؛ مما يسهم في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة.

- **مجتمع المعرفة:** يعرف مصطلح مجتمع المعرفة إجرائياً بأنه: ذلك المجتمع الذي تستطيع فيه الجامعات إنتاج المعرفة وتوليدها؛ من خلال وظيفة البحث العلمي التي يمكن إجراؤها ضمن برامج الدراسات العليا، ونشر المعرفة وتقاسمها من خلال وظيفة التدريس التي يمكن إجراؤها ضمن البرامج والمقررات الأكاديمية؛ بغرض بناء مجتمع معرفي متطور.
- منهج البحث:**

تعتمد الدراسة الحالية في تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي؛ باستقراء الأدبيات المعاصرة في دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، كما استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن؛ من خلال الاستعانة بأحد أساليبه (دراسة الحالة)؛ إذ يتيح هذا الأسلوب المنهجي دراسة الخبرة الفنلندية فيما يتعلق بدور البرامج الأكاديمية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة دراسة شمولية مستفيضة، وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري لها؛ إذ يقدم معلومات وفيرة، وبيانات تفصيلية عن الخبرة موضوع البحث تساعد على فهمها بصورة أكثر عمقاً؛ مما تقدمه مناهج البحث الأخرى (Yin, 2003, 1). ومن خلال هذا الأسلوب المنهجي يمكن دراسة الخبرة الفنلندية في إطارها الثقافي؛ حتى يمكن فهم المتغيرات التي أثرت بشكل فاعل في صياغة دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة.

الإطار النظري:

المحور الأول- ملامح دور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في

تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في إطار السياق الثقافي للمجتمع الفنلندي؟

تحتل مرحلة التعليم الجامعي في فنلندا بأهمية كبيرة؛ إذ يشكل التعليم الجامعي حجر الزاوية في تحقيق الاستراتيجية الوطنية الفنلندية التي تستهدف تنمية الوطن، وبناء مجتمع المعرفة؛ ولذا فقد اتخذت الحكومة الفنلندية تدابير عديدة لزيادة كفاءة التعليم الجامعي وفعاليتته؛ لعل أهمها: تدويل التعليم الجامعي، وتطوير أساليب جديدة؛ لزيادة فعالية التعليم الجامعي، إضافة إلى بذل جهودها في إنتاج المعارف العلمية وتبادلها، وجمع المعلومات وتقاسمها؛ من أجل تنمية المعرفة وتطبيقها، وبناء مجتمع المعرفة الفنلندي.

أولاً- ملامح مجتمع المعرفة الفنلندي

وقبل أن نعرض لدور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة نود أن نعرض في عجالة سريعة لملامح مجتمع المعرفة الفنلندي من حيث نشأته وتطوره، مفهومه، أهدافه، خصائصه، أبعاده وذلك على النحو التالي:

(١) نشأة وتطور مجتمع المعرفة الفنلندي:

لقد بدأت مرحلة التصنيع مبكراً في فنلندا، وذلك في أواخر القرن التاسع عشر، بعد أن اعتمدت لفترة طويلة على الزراعة من خلال موارد الغابات المفيدة، والتقنيات المستوردة التي قامت باستحداثها وتطويرها؛ حتى أصبحت في النصف الثاني من القرن العشرين واحدة من أعلى معدلات الاستثمار في أوروبا في مجال الغابات الفنلندية، والصناعات المعدنية (Knight & Routti, 2011, 118). ولقد مر مجتمع المعرفة الفنلندي في تطوره بثلاث مراحل رئيسة، كانت المرحلة الأولى ما بين أعوام ١٩٧٠-١٩٩٠ وسميت بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أما المرحلة الثانية بدأت منذ عام ١٩٩١، واتسمت بالاهتمامات التنافسية، والنمو الاقتصادي، والخصوصية، والأمن، وحقوق الملكية الفكرية، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت منذ عام ١٩٩٩، وتميزت بضرورة الاهتمام بتكامل السياسات التكنولوجية والاجتماعية (cerkez, 2016, 836).

لقد قامت الحكومة الفنلندية في السبعينات والثمانينات في القرن العشرين بدور نشط في تطوير الاتصالات الرقمية المتنقلة، واستثمرت الدولة بشكل كبير في تطوير التكنولوجيا، وتطوير القدرات الإنتاجية المحلية، من خلال تمويل البحوث التعاونية بين الشركات الخاصة، والوكالات العامة، والجامعات، وتوسيع برامج الشهادات الجامعية في مجال الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، وفي إبرام تعاقدات ومناقصات، للمطالبة بتوفير وسائل التكنولوجيا في الشركات المحلية. وتزامن هذا العمل التنموي مع افتتاح أسواق الهاتف الأولى بالدول المتقدمة في العالم في السبعينات من القرن العشرين، وتليها أسواق الهاتف الأوروبية والعالمية في الثمانينات من القرن العشرين (Lemola, 2014, 3). ثم حولت الحكومة الفنلندية في ثمانينات القرن العشرين تشجيع العلوم إلى دعم وتحفيز الابتكار الصناعي، وقد أعطت فنلندا الأولوية لتكنولوجيا المعلومات؛ حيث إنها وضعت برامج وطنية للتكنولوجيا في بداية الثمانينات؛ لتعزيز الأنشطة البحثية ومراقبتها،

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

ووضعت مبادرات لاستحداث برامج جديدة بالجامعات، ومعاهد البحوث، والشركات الصناعية، وقد بدأت الحكومة في تنفيذ هذه البرامج من خلال شركات الوكالة المالية الفنلندية للتكنولوجيا والابتكار Finnish Funding Agency for Technology and Innovation، والتي يطلق عليها (tekes) لنقل ونشر وتسويق التكنولوجيا (Ibid, 32).

ثم شهدت فنلندا ركودًا خطيرًا، وتدهورًا في اقتصادها ما بين عامي (١٩٩٠، ١٩٩٣)؛ ويرجع ذلك إلى انهيار النظام الشيوعي؛ مما أدى إلى خسارة سوق اقتصادي كبير، وانخفاض الدخل القومي بنسبة ١٣%، وظهور مشكلة البطالة طويلة الأجل؛ حيث ارتفعت نسبتها من ٣،٥% إلى ١٧%، وعدم المساواة في دخل الفرد، وفرض الضرائب الباهظة (Kocak; Kavi & ES, 2017, 59, 61)، ولعل التغيير في الاقتصاد الناجم عن الكساد الاقتصادي، الذي شهدته فنلندا في تسعينات القرن العشرين، قد دفع بها التحول إلى مجتمع المعرفة؛ فقد اتجهت إلى تبني استراتيجية طموحة لتحقيق ذلك (Nokkala, 2007, 36).

حيث ركزت استراتيجية الحكومة الفنلندية منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين على تطوير النظام الوطني للابتكار، عبر توليد وإنتاج المعارف، والخدمات القائمة على المعرفة؛ فقد تم توفير الظروف المناسبة لدعم الابتكار، ومن أبرز الأهداف الخاصة لسياسة التكنولوجيا الفنلندية منذ تسعينات القرن الماضي، وتشجيع الاستثمارات في مجال البحث والتطوير (Koski, et-al, 2006, 44)، حتى أصبحت فنلندا تهيمن على العالم في عام ١٩٩٢، من خلال نوكيا التي أصبحت واحدة من الشركات الجديدة الرائدة في مجال الإلكترونيات، والهندسة الكهربائية، والتي أصبحت واحدة من الشركات الجديدة الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت نموذجًا للمؤسسات الجديدة في الاقتصاد العالمي (Lehtimaki & Peltonen, 2013, 210).

ومن ثم أصدرت الحكومة الفنلندية ثلاث استراتيجيات للتحول الفعلي إلى مجتمع المعرفة منذ عام ١٩٩٤؛ إذ كانت الاستراتيجية الفنلندية الأولى لمجتمع المعرفة في الفترة الزمنية ١٩٩٤-١٩٩٥، وعرفت هذه الاستراتيجية مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات في التعليم والبحث كعاملين أساسيين لتنمية فنلندا، وضمان نمو اقتصادها وتقديمه بشكل أسرع (Niemi, 2003, 85)؛ إذ كانت تشدد على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية دون

الاهتمام كثيرًا بالأبعاد الاجتماعية، ونظرًا لأوجه القصور بالاستراتيجية الأولى في ضعف اهتمامها بالجوانب الاجتماعية، بدأت وزارة التعليم الفنلندية في وضع استراتيجية جديدة أكثر فاعلية في عام ١٩٩٨ (Pelkonen, 2008, 408). وكانت بمثابة الاستراتيجية الثانية في الفترة الزمنية بين ١٩٩٨-٢٠٠٥، والتي عرّفت مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يتم فيه إنتاج وتبادل واستخدام المعلومات كظاهرة اجتماعية ليست كظاهرة اقتصادية فقط؛ مما أدى إلى تنفيذ الأنشطة وتوظيفها في جميع أنحاء فنلندا من أجل تطوير الإبداع الاجتماعي (Kocak; Kavi & ES, 2017, 67)، والتي كانت معنية بجودة الحياة، والمعرفة، والقدرة التنافسية، واستمرت هذه الاستراتيجية إلى حين إصدار الاستراتيجية الثالثة لمجتمع المعرفة في الفترة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠١٥، والتي عرّفت مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يركز على تغيير هياكل وإجراءات المجتمع والاقتصاد والحياة العملية إلى جانب استخدام التكنولوجيا، والتوجه نحو النمو القائم على المعرفة بدلًا من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط (Nokkala, 2007, 38).

(٢) مفهوم مجتمع المعرفة الفنلندي:

باستقراء الأدب التربوي نجد العديد من التعريفات التي وردت لمجتمع المعرفة في السياق الفنلندي نذكر منها ما يلي:

- **يعرف مجتمع المعرفة الفنلندي بأنه:** ذلك المجتمع الذي يقوم على مزيج من سياسات التوسع في حجم المعرفة المبتكرة، والحفاظ على دولة الرفاهية من خلال فهم وبناء الهوية الفنلندية، والتي تهدف إلى استبدال صور الاقتصاد التقليدي القائم على الغابات بالاقتصاد القائم على المعرفة، والتوجه نحو المستقبل من أجل ضمان البقاء الاقتصادي والثقافي (Nokkala, 2006, 3).
- **يعرف مجتمع المعرفة على أنه:** المجتمع الذي تشكل فيه المعرفة لتصبح أساسًا للتعليم والثقافة، أي إنها أهم عامل للإنتاج، كما أنه المجتمع الذي يعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويعزز تفاعل وتبادل المعلومات بين الأفراد والمؤسسات التجارية والمنظمات الأخرى، فضلًا عن توفير الخدمات المختلفة للمواطنين الفنلنديين، وتعزيز إمكانية وصول الخدمات إليهم (Harjuhahto- Medetoja, et-al, 2007,9).
- **يعرف مجتمع المعرفة بأنه:** المجتمع الذي يركز على استخدام التكنولوجيا، والبنية التحتية المعلوماتية، ويركز على مفهوم الابتكار الذي تم توسيع نطاقه

من الابتكار التكنولوجي إلى الابتكار الاجتماعي والثقافي، في حين تمثل الجامعات الفنلندية مركزاً موجهاً للابتكار (Nokkala, 2007, 37).

• كما يعرف مجتمع المعرفة بأنه: المجتمع الذي لا يقتصر على استخدام تكنولوجيا المعلومات باعتبارها مصدراً وهدفاً للتنمية، ولكنه يركز على المعرفة الإبداعية والمبتكرة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جميع الأعمال والمهن القائمة في فنلندا (Nivala, 2009, 441).

• ومجتمع المعرفة الفنلندي هو: المجتمع الذي يسهل ويشجع على إنتاج المعرفة والابتكار، ويوفر المجتمع الظروف المعيشية الآمنة للمواطنين الفنلنديين، ويحقق التنمية الاجتماعية المستدامة (Markkula, 2006, 34).

(٣) أهداف مجتمع المعرفة الفنلندي:

يهدف مجتمع المعرفة في فنلندا إلى تحقيق بعض العناصر، ومن أهمها ما يلي:

(١/٣) تطوير المجتمع الفنلندي بتحويله ليصبح واحداً من مجتمعات المعرفة الرائدة في أوروبا والعالم ككل، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات، والارتقاء بفنلندا إلى صدارة المنافسة الدولية في مجال التكنولوجيا، وتطوير الخدمات والمنتجات (Nokkala, 2007, 36)؛ إذ أكد البنك الدولي أهمية المعرفة بوصفها عاملاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لإسهامها في التنمية المجتمعية من خلال سرعة إنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها بأنواعها الضمنية، والصريحة (cerkez, 2016, 835).

(٢/٣) الاستجابة للتغيرات والتحديات التي تحدث في بيئة البحث والابتكار، وتطوير حلول جديدة مستقلة لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء نظام بحث وابتكار متطور يشمل التعاون والتواصل بين جميع المستويات في برامج المقارنات الدولية؛ وذلك من أجل تحقيق القدرة التنافسية للمجتمع الفنلندي، هذا بالإضافة إلى زيادة الاستثمار العام والخاص في الأبحاث العلمية والابتكارات (Varis, 2007, 17).

(٣/٣) تحسين نوعية الحياة وتطوير المعرفة والقدرة التنافسية والتفاعل بطريقة مثالية ومستدامة، وزيادة الرفاهية وتوفير فرص العمل والدخل، وتوفير فرص متساوية للحصول على المعلومات وإدارتها، وزيادة فرص التفاعل

البشري، وتعزيز الديمقراطية وفرص التأثير الاجتماعي، وتطوير الخدمات والإمداد الثقافي وزيادة التفاعل الدولي، وتحسين الأمن وحماية بيانات الفرد ووضعه كمستهلك، وتعزيز جاذبية فنلندا كموقع للشركات المبتكرة، والتركيز على الأنشطة عالية الجودة، والأنشطة اللامركزية من أجل إشراك أصحاب المصلحة المختلفة في صنع القرارات المتعلقة بتحقيق التنمية الاجتماعية (Markkula, 2006, 40-41).

(٤/٣) الوصول بفنلندا لكي تصبح موطنًا للأعمال التنافسية الدولية، من خلال تعزيز الرقمنة، وإسهام الفنلنديين على نطاق واسع في إعداد وتنفيذ مجتمع المعرفة في الاتحاد الأوروبي، وربط الترويج العالمي لمجتمع المعرفة ربطًا وثيقًا بسياسة التعاون الإنمائي للمجتمع، وربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ربطًا وثيقًا بالحياة اليومية للمواطنين، ومؤسسات المجتمع الفنلندي المختلفة، والحفاظ على الأعمال ذات القيمة المضافة العالية، وإصلاح العمليات ونماذج التشغيل، وجعلها أكثر فاعلية عبر الاستخدام الإبداعي والإنتاجي للفرص التي توفرها تقنيات جديدة وأكثر كفاءة (Harjuhahto-Medetoja, et-al, 2007, 22).

(٥/٣) تعزيز البنية التحتية للاتصالات، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة، وتطوير الرفاهية الاجتماعية والخدمات الصحية، وتطوير الأعمال والخدمات الإلكترونية والمحتوى الرقمي، وتوفير جودة الخدمات العامة، ووضع التدابير التشريعية؛ لتعزيز مجتمع المعرفة وتنميته في فنلندا (Knight & Routti, 2011, 120).

(٦/٣) تحسين الهياكل الصناعية الاقتصادية بفنلندا؛ من خلال تشكيل استراتيجية وطنية جديدة عبر الجمع بين أقوى الأساليب الإدارية ومتطلبات سوق العمل، وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة العملية، وتخفيض معدل البطالة نسبيًا، وزيادة المساواة المجتمعية والإقليمية، وتحقيق التوازن بين الفوارق في الدخل (Pelkonen, 2008, 401).

(٤) أبعاد مجتمع المعرفة الفنلندي:

لمجتمع المعرفة الفنلندي أبعاد واتجاهات مختلفة ومتشابكة، ومن أهمها ما

يلي (Ahokas & Kaivo-oja, 2004, 14-17):

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

١/٤ **البعد الاجتماعي:** ويشمل كافة التدابير اللازمة لتعزيز الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الفنلندي، وتحقيق المساواة، وتكافؤ الفرص في توزيع كافة الخدمات المقدمة لجميع المواطنين الفنلنديين، ولعل من أهمها: الاهتمام بالتعليم الأساسي والجامعي والتعلم مدى الحياة، وتوفير مسارات وظيفية؛ نظراً لزيادة متطلبات المهارات العملية، وتخصيص دخل مالي لكبار السن المتقاعدين عن العمل، وازدهار ظاهرة التنقل والهجرة إلى فنلندا.

٢/٤ **البعد الاقتصادي:** لتحقيق الميزة التنافسية للمجتمع الفنلندي؛ من خلال الاقتصاد القائم على المعرفة باستخدام جميع احتياطات القوى العاملة الموهوبة في الحياة العملية، وتقسيم العمل على نحو أكثر تكافؤاً، وتعزيز دور النقابات العمالية اللامركزية في تقديم أنواع جديدة من الضمان الاجتماعي، والاعتماد على الخدمات الإدارية، والتنظيمية، وتعزيز الابتكارات، ومشاركة جميع العاملين في المجتمع في تنمية قطاع الخدمات باستمرار.

٣/٤ **البعد السياسي:** حيث يستهدف مجتمع المعرفة إرساء الديمقراطية المحلية، ودعم اللامركزية بتفويض السلطة إلى الحكومات الإقليمية والجمعيات المحلية، والتنمية الإقليمية المستدامة، وترشيد الهياكل الإدارية؛ من خلال التعاون مع المناطق الفرعية في فنلندا.

٤/٤ **البعد التكنولوجي:** والذي يركز على استفادة جميع أفراد المجتمع الفنلندي من شبكة الإنترنت كمصدر عام للمعلومات يمكن استخدامه في الحياة اليومية، وانتشار مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتنمية مهارات المواطنين على استخدامه.

٥/٤ **البعد الأخلاقي:** ويشمل زيادة التركيز على القيم والجوانب الأخلاقية في الحياة العملية للمواطنين، وزيادة التمسك بقيم العدالة والمساواة، وتعزيز الثقافة والتراث الفنلندي لأفراد المجتمع.

٦/٤ **البعد الأيكولوجي:** ويشمل السياسات الخاصة بنظام البيئة، من خلال التركيز على القضايا البيئية في جميع مجالات العمل، ومشاركة مبادئ التنمية المستدامة، وتخطيط وإنشاء المجتمعات بفنلندا، وحصول المواطنين على المزيد من الرفاهية عبر ترشيد استخدام المنتجات المادية، واستهلاك أقل للمنافذ البيئية.

(٥) خصائص مجتمع المعرفة الفنلندي:

نجحت فنلندا في أن تكون واحدة من البلدان الرائدة في بناء مجتمع المعرفة في فترة وجيزة، ويمكن التعرف على بعض الخصائص التي تميز مجتمع المعرفة في فنلندا من خلال النقاط التالية:

(١/٥) التجديد والتطوير المستمر لمؤسسات المجتمع المختلفة، والاستثمار العالي في البنية التحتية؛ من خلال توفير بنية تحتية عالية الجودة، والتوزيع المتساوي للأصول الرأسمالية، وتوفير الخدمات العامة في جميع مناطق الدولة، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير (Kocak; Kavi & ES, 2017, 59)؛ إذ تحتل فنلندا المرتبة التاسعة عالمياً لعام ٢٠١٩ في الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي والذي يقدر بـ ٢٧٣،٩٦١ مليار دولار أمريكي، أي يعادل بـ (٨١،٨%) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩).

(٢/٥) تحقيق المزيد من الاستثمارات في التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، ونمو الصادرات الفنلندية من خلال زيادة منتجات تكنولوجيا المعلومات، وتوفير الخدمات الإلكترونية لجميع أفراد المجتمع، مثل خدمات الإنترنت، وضمان إمكانية الوصول إليها (Markkula, 2006, 41).

(٣/٥) تنمية القدرة على التفكير والتعلم والابتكار، وتهيئة الظروف الداخلية، والتي تؤدي إلى تهيئة بيئات أفضل للتعلم، وتوفير رأس المال الاجتماعي، وتنمية العلاقات المتبادلة بين الأفراد (Sahlberg, 2010, 47-48)؛ إذ اعتمدت فنلندا على زيادة تسجيل براءات الاختراع، وتطبيقها في مجال الصناعة، وتوضح أهمية براءات الاختراع وفقاً لتداولها بين الشركات المختلفة، وتسويق الملكية الفكرية إما مباشرة من قبل مالكيها أو من خلال التنازل لشركة أخرى، أو عبر إقامة شراكات تجارية مع القطاع الخاص (Talvela; Karvonen & Kässi, 2018, 49-50).

(٤/٥) التحسين الذاتي لأفراد المجتمع، وتنمية الإدراك للتراث الثقافي للمواطنين الفنلنديين نحو مجتمعهم المحلي، وجودة مستوى التعليم والثقافة والمعرفة؛ إذ ينمي التعليم الفنلندي كل من القدرات المعرفية، والقيم الأخلاقية، ومهارات الاتصال، والمؤهلات الأساسية اللازمة لتحقيق متطلبات سوق العمل (Nokkala, 2016, 89).

(٥/٥) حصول جميع المواطنين الفنلنديين على الخدمات الاجتماعية الممولة من الضرائب والتأمينات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل لجميع أفراد المجتمع المحلي؛ مما يؤدي ذلك إلى تحقيق سياسة الرفاهية وثيقة الصلة بتنمية مجتمع المعرفة الفنلندي (cerkez, 2016, 835). فضلاً عن اعتماد المجتمع المعرفي الفنلندي على مبادئ الهوية والمساواة بين أفراد المجتمع، وتنمية الديمقراطية والمواطنة؛ بحيث يُولي أفراد المجتمع أهمية بالغة لهوياتهم، فتصبح الأفراد أكثر تعاونًا وإبداعًا وتنافسية؛ مما يجعل مجتمع المعرفة أكثر ديناميكية، ويزيد من رفاهية المواطنين (Kocak; Kavi & ES, 2017, 66).

(٦/٥) التطور التقني، والذي انعكست مظاهره فيما يلي: تحقيق استثمارات عالية في البنية التحتية والتصنيع والابتكار، وارتفاع حصة الطلاب على المستوى الدولي في مجالات الهندسة والعلوم الطبيعية، وارتفاع مؤشرات الجاهزية الشبكية، والتي تقيس قدرة الاقتصادات على استغلال الفرص المتاحة والاستفادة من تنمية تكنولوجيا المعلومات في تحقيق القدرة التنافسية للمجتمع وبناء الاقتصاد المعرفي (Paija, Palmberg, 2006, 79-80).

(٧/٥) توفير الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس باعتبارها مطلبًا مشروعًا؛ من أجل المساهمة في تعزيز جودة التعليم والبحث على نحو أفضل في المجتمع؛ ويرجع إلى وجود الرأسمالية الأكاديمية بالجامعات، والتي قد تحمي الحرية الأكاديمية اللازمة للعلم والمعرفة، وتشجع على زيادة الاهتمام بالاستثمار العام في رأس المال الاقتصادي، والمتمثل في رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس (Begin-Caouette, 2016, 44-45).

(٨/٥) يتميز المجتمع الفنلندي بأنه مجتمعًا مرناً وموجهًا للخدمات في جميع المواقع اليومية من خلال استغلال الفرص التجارية العالمية الجديدة المتوفرة من قبل التقنيات الحديثة، وتصدير المنتجات والخدمات والابتكارات التكنولوجية بنجاح إلى الأسواق العالمية، وتطبيق المعارف والاختراعات التكنولوجية على نحو فعال في القطاعين العام والخاص، وتحول فنلندا من مُنتج ومستخدم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مولد ورائد عالمي في مجال النمو القائم على المعرفة (Harjuhahto-Medetoja, et-al, 2007, 21).

ثانياً- دور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة والقوى الثقافية التي تقف وراءها:

تعد الجامعات الفنلندية مهذاً لإنتاج المعرفة من خلال أدوارها الرئيسية والتي تتمثل في توليد المعرفة ونشرها وتطبيقها ، وتدريب القوى العاملة وإكسابهم المهارات المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل، فتعد الجامعات المنتج الرئيس للمعرفة؛ لتحقيق القدرة التنافسية للمجتمع، وبناء مجتمع المعرفة (Nokkala, 2006, 177).

(أ) دور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة:

- إدراج مجالات ومقررات دراسية تتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، منها على سبيل المثال لا الحصر، استحداث مقررات دراسية في مجالات التسويق لتنمية مهارات الطلاب الاستيعابية فيما يتعلق بكيفية تسويق المعرفة، ومجالات ريادة الأعمال بتقديم مجموعة متنوعة من نماذج أعمال الريادة المستخدمة في مختلف الصناعات، وتعزيز المهارات الريادية للطلاب في تنظيم المشاريع، ومجالات إدارة الابتكار وتتضمن مقرراتها قيام الطلاب بدورات تدريبية في إجراء بعض المشاريع الفعلية من خلال تحليل نماذج من مؤسسات محددة كدراسة حالة عن واقع دورها الإداري مع تقديم التوصيات اللازمة لتفعيل الابتكار بداخلها؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة من خلال منح الطلاب بعض الفرص للقيام بمشاريع واقعية تعمل على حل المشكلات العملية، وتوفير حلول ابتكارية جديدة، واختراع وتطوير منتجات وخدمات جديدة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية (Montonen & Eriksson, 2013, 114).
- إدراج منهج الكفايات في المقررات الدراسية بالجامعات، من خلال القيام بالتدريس التفاعلي، ممارسة الأنشطة، وتطبيق المعارف المكتسبة، بدلاً من الاكتفاء بالمعارف النظرية التي تعتمد على الحفظ والتلقين، ونقل وتبادل المعارف من عدة مصادر متعددة من خلال المشاركة بين الجامعات، والصناعة، والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة من خلال الاهتمام بتبادل المعرفة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة، وتحقيق المساواة الاجتماعية في

توزيع الخدمات التعليمية لجميع طلبة مرحلة التعليم الجامعي، وتحقيق التنمية المجتمعية (Laine, 2008, 9-10).

- تصميم برامج مؤسسات التعليم الجامعي الفنلندي استجابة للطلب العالمي من حيث جودة التعليم وتركيز البرامج الدراسية المقدمة في الجامعات على المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل مثل: مهارات التفكير التحليلي، ومهارات حل المشكلات، وتنمية التفكير الناقد؛ مما أدى إلى تحقيق البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة من خلال تزويد الخريجين بالكفاءات المهنية التي يحتاجها سوق العمل المحلي والدولي؛ ومن ثم تخريج كوادر بشرية قادرة على الإسهام بفاعلية في زيادة الإنتاج الاقتصادي، رفع معدلات العمالة وتحقيق النمو الاقتصادي (Xia; Litianen & KeKda, 2012, 349).
- إدراج برامج لتطوير الكفايات الرقمية التي يحتاجها الخريجين؛ للتعامل مع مجتمع المعرفة الرقمي؛ إذ قدمت الحكومة الفنلندية عام ٢٠٠٧ اقتراحاً لبرنامج تطوير المهارات والمعارف الإعلامية الرقمية من خلال تعاون وزارة التعليم والثقافة مع المجلس الوطني الفنلندي للتعليم، والجامعات الفنلندية، وجامعات العلوم التطبيقية المبتكرة؛ لتحسين الشروط الأساسية لتدريس وسائط الإعلام الرقمية في جميع المراحل التعليمية، والقضاء على الأمية الرقمية؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة؛ إذ تنمي المعارف والمهارات الرقمية، والتي تعد من المهارات الأساسية لدى الأفراد في إدارة شؤون حياتهم، ومواجهة المستجدات، وتحقيق المواطنة الفعالة والتنمية المجتمعية (Varis, 2007, 21).
- تضمين البعد الدولي في البرامج الدراسية المقدمة بالجامعات من خلال تدريس المقررات باللغات الأجنبية، وتعزيز الجوانب الثقافية المعرفية، وزيادة التبادل الدولي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب الجامعيين؛ لتعزيز التوجه الدولي للجامعات، وزيادة قابلية المقارنات الدولية من خلال توفير فرص الدراسة للطلاب الفنلنديين في الخارج، والإعلان عن فرص منح دراسية بالجامعات الفنلندية؛ لجذب الطلاب الدوليين؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة من خلال تنمية قدرات الطلاب على أداء المهام الدولية، وربط مؤسسات التعليم الجامعي بشبكات المعلومات العالمية لتبادل الثقافات، وتحقيق التنمية الاجتماعية (Nokkala, 2007, 26-27).

- تصدير البرامج التعليمية التدريبية على الصعيد الدولي؛ إذ تقوم الجامعات الفنلندية بتصدير التعليم الإقليمي من خلال (Finnwaylearning)، وهي عبارة عن ائتلاف تجاري تم تشكيله من قبل مدينة توركو (Turku)، بالتعاون مع المؤسسات التعليمية بفنلندا؛ من أجل تقديم خبراتهم وخدماتهم في العديد من المجالات المختلفة؛ حيث تعاون مركز تعليم الكبار مع جامعة تامبيرى (Tampere) وجامعة العلوم التطبيقية الفنلندية (TAMK)، من أجل تسويق وبيع خدماتهم، وبرامجهم الدراسية إلى الصين، وأنشأت منظمة (Future Learning Finland) الفنلندية شركات خدمية بالتعاون مع الجامعات لتوفير خدمات كاملة مصممة من أجل تلبية احتياجات المستفيدين، وعلى سبيل المثال: تم تصدير برنامج لتطوير التدريب أثناء الخدمة إلى المملكة العربية السعودية. كما تعاونت جامعة توركو مع شركة (Planmrca) الفنلندية، وهي شركة خدمية في مجال طب الأسنان بإنشاء معهد لتعليم طب الأسنان في شمال أوروبا متخصص في صادرات التعليم الإقليمي؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة من خلال الاستثمار في التعليم، وتصدير الثروة المعرفية المتمثلة في رأس المال الفكري إلى الخارج، بما يحقق زيادة الدخل القومي، والنمو الاقتصادي (Venalainen, et-al, 2019, 25).
- تصميم بيئة تعليمية افتراضية تساعد الطلاب على التعليم الإلكتروني بعيداً عن الطرق التقليدية في التعليم؛ إذ تم وضع برامج ودورات على قاعدة البيانات الوطنية متصلة بشبكات الإنترنت كجزء مستمر من أنشطة الجامعات من أجل تقديم خدمات تساعد الطلاب الجامعيين على إيجاد طرق أكثر مرونة للدراسة بعيدة عن الروتين الدراسي؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد التكنولوجي لمجتمع المعرفة من خلال استخدام الدارسين للتكنولوجيا وتوظيفها في التدريس، وتنمية مهارات تطبيقها في مختلف مجالات الحياة، لمواكبة المستجدات العالمية (Knight & Routti, 2011, 131).
- توظيف التكنولوجيا في العملية التدريسية، وذلك من خلال تنفيذ وتطبيق مشروع استخدام الهاتف كطريقة من طرق التدريس بالجامعات الفنلندية، وتُبنى على فكرة المعلم باعتباره المُنظم لكيفية الاستفادة من العملية التعليمية، مع الاهتمام الخاص بصوت الطالب، ووجهة نظره؛ لتيسير جودة

العملية التعليمية؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد التكنولوجي والاجتماعي لمجتمع المعرفة؛ من خلال تزويد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بمهارات استخدام الأدوات التربوية الرقمية وتطبيقات الوسائط الاجتماعية في حلقات دراسية؛ بحيث تطبق التكنولوجيا لتغيير الثقافة السائدة من الطلاب نحو التعليم والتعلم كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية (Hämäläinen; Kiili & Smith, 2017, 1108).

Kiili & Smith, 2017, 1108)

- استخدام طرق التدريس التفاعلية، والتي تتيح الفرصة للتفاعل بين الطلاب الجامعيين وأعضاء هيئة التدريس، عبر ممارسة الطلاب للأنشطة التعليمية، وتطبيق المعارف والمهارات المكتسبة؛ إذ إن جزءاً صغيراً من العملية التعليمية يتم داخل الفصول الدراسية بينما الجزء الأكبر منها قد يتم خارج الفصول الدراسية؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة من خلال توظيف أفكار ووجهات نظر الطلاب في تطوير العملية التعليمية واستثمار قدراتهم العقلية، وتبادل الخبرات العملية وتقاسم المعارف النظرية فيما بينهم، وتدريب دارسيها على استراتيجيات التعلم التعاوني، والاستفادة من التفاعل والتواصل الاجتماعي؛ بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية (Ibid, 1108).

- إتاحة الفرصة للدارسين للتدريب خلال فترة الدراسة الأكاديمية، وذلك من خلال تبني ممارسات تعليمية جديدة تتضمن تقديم دورات تعليمية تدريبية تعاونية من خلال المشاركة بين الجامعات وقطاعات الأعمال المختلفة بالمجتمع؛ حيث يتم تدريب الطلاب الجامعيين في كل من التدريب الرسمي (مؤسسات التعليم الجامعي)، والتدريب في مواقع العمل (الشركات)، للتكيف على تغييرات ومستجدات الحياة العملية، وتطبيق المعارف النظرية التي يدرسونها الطلاب؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة؛ لما تحمله القوة العاملة من تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي عبر قياس عائد الاستثمارات التعليمية في شكل مرتبات الخريجين، والتي تسهم في زيادة دخل الفرد والمجتمع، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية (Välimaa & Hoffman, 2007, 18).

- التدرج من ضمان الجودة Quality assurance إلى التميز Excellence في التدريس الجامعي، وذلك من خلال قيام الجامعات الفنلندية بمجموعة

من الممارسات، ومنها: القيام بالأنشطة الفنلندية المعتادة المتمثلة في وجود جلسة تغذية راجعة منتظمة وسنوية عادة مع منسوبي الجامعات من (الأساتذة، والإداريين، والطلاب) في وجود لجنة من التوجيه التربوي، ووجود أربع وحدات للتخطيط والتطوير، وتشجيع مشاركة الطلاب في لجان أعضاء هيئة التدريس، وتفعيل نظام اللامركزية من خلال مشاركة مراكز التميز مع قطاع الصناعة والمجالس المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع مقررات المناهج الدراسية ذات الصلة بمتطلبات السوق المحلي؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة، من خلال تطوير العملية التعليمية بالجامعات بما يؤدي إلى دخول الجامعات في التصنيفات العالمية، وتحقيق القدرة التنافسية لنظام التعليم الجامعي، وجذب الطلاب الدوليين إلى فنلندا، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع (Kaupplia, 2016, 19).

- تبنى الجامعات الفنلندية لنظام الجامعة العالمية (GUS) Global University System وهو عبارة عن مبادرة عالمية لإنشاء البنية التحتية للاتصالات عبر الأرقام الصناعية أو اللاسلكية، وتقديم البرامج التعليمية للوصول إلى الموارد التعليمية عبر الحدود الوطنية والثقافية؛ من أجل السلام العالمي، بحيث تساعد مؤسسات التعليم الجامعي القائمة في المناطق النائية أو الريفية في البلدان النامية على نشر الإنترنت عريض النطاق من أجل سد الفجوة الرقمية والقضاء على الفقر والعزلة؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد التكنولوجي لمجتمع المعرفة من خلال توظيف التكنولوجيا في التدريس كوسيلة للتعليم الذاتي، وسد الفجوة الرقمية، بالإضافة إلى تحقيق البعد الاجتماعي، من خلال تحقيق المساواة التعليمية والرعاية الصحية، ووصول خدمات الإنترنت إلى جميع أفراد المجتمع في أي وقت وأي مكان (Varis, 2007, 19).
- إنتاج البنية التحتية المعرفية من خلال إجراء البحوث الأساسية الرصينة التي تنتج قطاعات المعرفة المستقبلية (جسم المعرفة) أو البحوث التطبيقية التي تسهم في دعم وتعزيز الابتكار؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي؛ إذ تلعب الجامعات دورًا مهمًا في دفع التقدم التكنولوجي؛ من

خلال إجراء البحوث والمساهمة في اكتشاف المعرفة الجديدة التي تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Yliopistotry, 2017, 53).

- موازنة المجالات البحثية مع الاحتياجات الإقليمية وذلك من خلال تحويل نتائج البحوث إلى سلع وخدمات قابلة للتسويق واستبدال القيم والمعايير الأكاديمية التقليدية بالنماذج الموجهة نحو السوق، ومشاركة الجامعات مع المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية وقطاع الصناعة، للنظر في الممارسات البحثية الجامعية، ولا سيما مجال البحوث الأساسية، وعلاقتها بالبحوث التطبيقية؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة من خلال إنتاج البحوث متعددة التخصصات، وتطبيقها لحل المشكلات المجتمعية، بالتواصل والتفاوض بين الباحثين الأكاديميين والقطاعات الإنتاجية، والاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية في تطوير المجتمع المحلي، وزيادة الإنتاجية (Aula, 2015, 21).
- إضفاء البعد الدولي (متعدد الثقافات) على أنشطة البحث والتطوير، وذلك من خلال نشر البحوث والمنشورات العلمية في المجالات والدوريات العالمية، المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الدولية. إجراء الأبحاث الجماعية لإنتاج المعرفة المبتكرة، من خلال تنظيم الباحثين للعمل في مجموعات بدلاً من القيام بالأبحاث الفردية، مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة من خلال بناء المعرفة اجتماعياً داخل المجتمع الأكاديمي عبر تبادل الخبرات في إنتاج المعرفة الأكاديمية، والمتمثلة في المعرفة العلمية، التقنية، الإنسانية، والتي تتدرج ضمن المعرفة التحليلية التجريبية، والمعرفة التنبؤية المحتملة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، وزيادة تقدم ونمو المجتمع (Hautala, 2011, 6).
- التشجيع على الحراك الدولي للباحثين من خلال تنقل الباحثين إلى الدول المختلفة لتبادل الثقافات والخبرات العملية؛ إذ حينما حدثت ثورة البيولوجيا الجزيئية في السبعينات من القرن العشرين، قام العديد من الأطباء باحثي الدكتوراه في جامعة توركو (Turku) بعمل أبحاثهم بعد الدكتوراه في أفضل المختبرات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأثناء بقائهم شهدوا بشكل مباشر ولادة التكنولوجيا الحيوية بشكل تجاري كمنتجات يمكن تسويقها، حتى عاد عدد قليل من الباحثين الرئيسيين إلى توركو، وأصبحوا مشاركين في إنشاء

كلٍ من مراكز البحوث وكذلك الشركات الناشئة، مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة من خلال تشجيع الحراك والتنقل الدولي لدى الباحثين الفنلنديين إلى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، للاستفادة من خبراتهم العلمية والبحثية، ومن ثم تطوير المجتمع الفنلندي في ضوء الخبرات والتجارب الرائدة، وتكوين علاقات ومشاركات دولية لتدويل المجتمع الفنلندي وتقدمه (Srinivas & Viljamaa, 2008, 336).

● إجراء المشروعات البحثية والندوات على الصعيد الدولي، وذلك من خلال قيام برنامج حلول التعلم النظامي Learning Solutions Program (LSP) الفنلندي بتشجيع تصدير التعليم، عبر إجراء شراكات مع منظمات بحثية بالدول المتقدمة؛ حيث شاركت مؤسسات العلوم الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عشر جامعات في كلٍ من الولايات المتحدة وفنلندا؛ لإجراء مشروعات بحثية وندوات مشتركة بين الولايات المتحدة وفنلندا، كما تقود جامعة جيفاسكيلا (Jyvaskyla) شبكة اتصالات من الباحثين والمطورين والمربين في سبع دول مشتركة؛ مما أدى إلى تحقيق البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة؛ حيث استوفى البرنامج احتياجات المنظمات البحثية من خلال الانخراط المباشر مع الشركات، وتطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الباحثين، وشراكة الجامعات مع قطاعات المجتمع لتطبيق المعرفة، بما يضمن زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية (Venalainen, 2019, 55).

● إنشاء كرسي جامعي لليونسكو بالجامعات الفنلندية من خلال مبادرة جامعة تامبيرى Tampere الفنلندية بإنشاء كرسي جامعي لليونسكو في مجال التعليم الإلكتروني العالمي، وذلك من خلال إدخال برامج تربوية قائمة على نتائج الأبحاث العلمية لمرحلتى التخرج وما بعد التخرج، وإنشاء مراكز التميز، وتعزيز التعلم المستمر، وتعزيز التعلم الإلكتروني في مجالات البحث والتدريس بالجامعات؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع المعرفة؛ من خلال قيام جامعة تامبيرى Tampere باستضافة نشاطات بحثية دولية، وندوات ودورات تدريبية في فنلندا، والمساهمة في الأبحاث العالمية حول التعليم والتدريب التقني والمهني في

أماكن أخرى في العالم وتبادل المعرفة، والتي تسهم في زيادة الدخل القومي (UNSCO, 2007, 3).

- تضمين نتائج البحوث العلمية في برامج الدراسات العليا ومقرراتها، وذلك من خلال نقل نتائج البحوث والخبرات العملية الصادرة من المشروعات البحثية المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس، والشركاء الصناعيين، وتعميم نتائجها في البرامج الدراسية لمرحلة الدراسات العليا لتحقيق التنمية التعاونية، والقيام بالمشروعات البحثية المشتركة بين منسوبي الجامعات، وبين الباحثين في الجامعات الأخرى أو المنظمات التعاونية، وتعميم نتائجها في الندوات وورش العمل لتسويق المعرفة؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لمجتمع المعرفة؛ من خلال تبادل المعرفة وتقاسمها في الندوات وورش العمل، والقيام بالمشروعات البحثية المشتركة، والتي تسهم في تنمية وتقدم المجتمع (Laine, 2008, 27).
- إنشاء مراكز التميز البحثي، والتي تهدف إلى مكافأة الوحدات، أو الفرق، أو المؤسسات البحثية والتي بلغت مستوى متميز من الجودة الأكاديمية؛ حيث يعتبر حجم مراكز التميز البحثي بمثابة مؤشرات على الجودة الأكاديمية لكل جامعة؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد السياسي لمجتمع المعرفة عبر دور مراكز التميز البحثي في الكشف عن الروابط بين صنع القرارات المتعلقة بسياسة التعليم الجامعي، وفكرة نظام الابتكار الوطني لتعزيز الابتكارات التكنولوجية (Välilmaa & Hoffman, 2007, 14).
- تبني سياسات الحوافز والمكافآت لتعزيز إنتاجية الباحثين المتميزين مع تشديد الجامعات الفنلندية على ضرورة التزام الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي؛ حيث تم إدراج أخلاقيات البحث العلمي في قانون الاختراعات، والذي يشترط على الباحث الذي قام باختراع يمكن أن يؤدي إلى براءة اختراع أن يكشف عن اختراعه للجامعة؛ وذلك كشرط للحصول على أي مكافآت تتعلق به، فضلاً عن تطبيق نظام الحوافز كأحد استراتيجيات الجامعات في رفع وعي الباحثين بتطبيق نتائج البحوث، وتأسيس ثقافة الابتكار؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الأخلاقي لمجتمع المعرفة؛ من خلال تنمية أخلاقيات البحث العلمي لمنسوبي الجامعات بالتركيز على القيم والجوانب الأخلاقية في البحث العلمي، وزيادة التمسك بقيم العدالة

والمساواة، وتوفير نظام الحوافز والمكافآت لتعزيز إنتاجية الباحثين المتميزين (Kauppinen, 2013, 1739-1740).

- إبرام عقود استشارات مع القطاعات الإنتاجية من خلال بناء روابط وعلاقات بين الأوساط الأكاديمية، والطلاب، والشركات للمشاركة في العمل البيئي، فضلاً عن تقديم الاستشارات البحثية من خلال تبادل وتقايم المعرفة (غير الرسمي)، والتواصل المستمر وجهًا لوجه بين الجامعات وأصحاب المصلحة المشاركين في إجراء البحوث التطبيقية؛ مما يؤدي إلى تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع المعرفة؛ من خلال الاستفادة من التبادل المعرفي، ونقل المعرفة، وتقايمها، وتبادل الخبرات لتحقيق التنمية المجتمعية، وتحفيز إمكانات الابتكار عبر التعاون بين الجامعات والشركات المحلية لتطبيق البحوث العلمية، من أجل تحقيق مكاسب إنتاجية، وتحسين العلامة التجارية الفنلندية (Yliopistotry, et-al, 2017, 18).

(ب) العوامل والقوى الثقافية المؤثرة في دور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة:

وفيما يلي نحاول أن نلقي الضوء على ملامح السياق الثقافي للمجتمع الفنلندي والذي كان له عظيم الأثر في تشكيل دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة:

• العوامل الجغرافية والمناخية:

تقع فنلندا في بلدان الشمال الأوروبي، ومن الدول المجاورة لها روسيا (شرقاً) والنرويج (شمالاً) والسويد (غرباً) وإستونيا (جنوباً)، عاصمتها هلسنكي، كما تنقسم فنلندا إلى بلديات لدى كل منهم إدارة ذاتية، وتمثل مساحتها ٣٣٨,٤٢٤ كم^٢، بحيث تتضمن مناطق الأرض، والمسطحات المائية الداخلية (Lyhyesti, 2018)، ويبلغ عدد سكان فنلندا حوالي ٥,٥ مليون نسمة وفقاً لإحصائيات بيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ أي أن نسبته ٠,٠٧% من إجمالي عدد السكان، فتحتل فنلندا المرتبة ١١٦ في قائمة دول العالم من حيث السكان (Finland Population (Live), 2020). كما يتميز المناخ الفنلندي بأنه قاري رطب شبه بارد يتميز بصيف حار وشتاء قارس؛ إذ تقع ربع الأراضي الفنلندية ضمن الدائرة القطبية الشمالية، وتسطع الشمس دوماً لمدة ٧٣ يوم متتالية خلال الصيف بينما

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

تغيب تمامًا لمدة ٥١ يوم خلال فصل الشتاء، والمناخ في جنوب فنلندا معتدل شمالي، ويدوم الشتاء في جنوب فنلندا لأربعة أشهر، ويغطي الثلج المشهد من منتصف ديسمبر إلى أوائل أبريل (Finnish meteorological Institute, Finland's Climate).

وقد ساعدت هذه العوامل المتمثلة في انخفاض عدد سكان فنلندا وصغر مساحتها، إلى إمكانية التركيز على معايير الجودة والنوعية بالنسبة لمخرجات التعليم، والتوجه إلى أنواع أخرى من التعليم مثل التعليم عن بعد، في ظل الظروف المناخية القاسية مراعاة لمبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص التعليمية (حصة البازعي، ٢٠١٨، ٦٨)، وقد بادرت وزارة التعليم والثقافة الفنلندية بإجراء التشديد على التدابير النوعية ذات الصلة بجودة ونوعية التعليم الجامعي دون الاعتماد على الكمية؛ وذلك من خلال الإعداد الجيد لأعضاء هيئة التدريس، وإعداد الكوادر العلمية وفقًا لمتطلبات سوق العمل، وتوفير البنية التحتية المناسبة للدراسة (Nokkala, 2016, 87)، فضلًا عن توجه الجامعات الفنلندية إلى تعزيز التعلم المستمر والتعلم الذاتي من خلال استخدام طرق التدريس عن بعد في الأنشطة التعليمية (Varis, 2007, 17).

• العوامل السياسية والتاريخية:

تعد فنلندا جمهورية برلمانية ذات حكومة مركزية مقرها هلسنكي وحكومات محلية في ٣٣٦ بلدية، وتقوم الحياة السياسية في فنلندا على الديمقراطية؛ فالجميع متساوون أمام القانون بغض النظر عن الأصل العرقي، والجنس، والمعتقد، والمكانة الاجتماعية. كما تهتم الحكومة الفنلندية اهتمامًا خاصًا بالسياسة التعليمية؛ بهدف رفع مستوى التعليم، وجودته، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير البعد الدولي وتطوير التعاون في مجال التربية الدولية (رانيا الجمال، ٢٠١٤). وانضمت فنلندا إلى السويد أثناء الحروب الصليبية في القرن الثاني عشر؛ مما أتاح الفرصة أمامها للاتصال بالثقافة الغربية من خلال التأثيرات الاجتماعية والدينية للسويد، ثم خضعت فنلندا لحكم دوق روسيا منذ عام ١٩١٧، وحصلت فنلندا على استقلالها في ديسمبر ١٩١٧، وأصبحت عضوًا بالاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ (فاطمة للمعي، ٢٠١٩).

وقد عاشت فنلندا عبر تاريخها المعاصر الكثير من الحروب والنزاعات الدولية، فبعد أن كانت جزءًا من الإمبراطورية السويدية، أصبحت تابعة

للإمبراطورية الروسية، ثم خاضت حربًا شاملة ضد ألمانيا وروسيا، ثم حربًا أهلية بعد استقلالها حتى انضمت إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ (حصّة البازعي، ٢٠١٨، ٥٣٧). ولعل من أهم الصراعات التي عاشتها فنلندا وأثرت عليها إيجابيًا ما حدث من صراع سابق بين فنلندا والاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية؛ مما أدى إلى خلق روحًا إيجابية جماعية أصبحت معروفة بـ "روح حرب الشتاء"؛ حيث اضطرت فنلندا إلى جمع كل قواها ومواردها؛ للقتال من أجل حريتها، وتعويض خسارتها، ونجحت فنلندا في ذلك على الرغم من اختلاف الأجناس والطبقات الاجتماعية؛ حتى أصبح جميع المواطنين متحمسين للعمل من أجل إيجاد طريقة للبقاء على قيد الحياة، والجمع بين مطالب الكفاءة الاقتصادية، والضمان الاجتماعي، والديمقراطية السياسية. وقيام الحكومة الفنلندية بإعادة مواردها المجانية، وزيادة الصادرات، وتطوير التكنولوجيا المتقدمة لبناء النموذج الفنلندي لمجتمع المعرفة (Ahokas & Kaivo-oja, 2004, 6-7).

حيث يتجسد اهتمام القيادة السياسية بدور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة من خلال القيام ببعض الإصلاحات التي تسهم في الدراسات العليا بالجامعات؛ من خلال إصلاح اللجان العلمية الوطنية عام ١٩٦١، وإنشاء أكاديمية فنلندا عام ١٩٧٠ وفقًا لتقرير وزارة التعليم والثقافة، والذي ينص على تطوير البحث العلمي بالجامعات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وزيادة عدد الطلاب المقيدين بدرجة الدكتوراه (Dill, 2006, 29)، ومن خلال إدراك القيادة السياسية ضرورة ربط استراتيجية التعليم الجامعي بفرص الابتكار؛ من خلال إصدار مجموعة من القرارات الاستراتيجية التي تستهدف الاستثمار في التعليم الجامعي؛ مما ينعكس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنافسية بفنلندا (Ahokas & Kaivo-oja, 2004, 2). كما أنشأت وزارة التعليم الفنلندية لجنة خبراء لإعداد استراتيجية وطنية للتعليم، والتدريب، والبحث؛ للتحويل إلى مجتمع المعرفة (Välímää & Hoffman, 2007, 14).

• العوامل الاجتماعية والثقافية:

يتكون سكان فنلندا من حوالي ٩٢% فنلنديون، ٥،٦% سويديون، ١١،١% ساميون، والباقي عبارة عن أقليات مهاجرة، ويتركز أفراد المجتمع في المناطق الجنوبية من البلاد، ويتكون سكان فنلندا من ثلاث مجموعات هم؛ جماعات اللاب: وهي قليلة العدد وتعيش في الشمال، والفنلنديين وهم الأغلبية؛ إذ يشكلون

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

حوالي ٩٢% ثم جماعات من السويد، وتعيش كأغلبية في الجنوب والغرب، وهناك أقلية من العناصر التركيبية المهاجرة، وهي التي نقلت الإسلام إلى فنلندا، وحوالي خمس السكان يعيشون في منطقة هلسنكي وحولها، وهناك لغتان رسميتان بالبلاد؛ الفنلندية والسويدية؛ إذ يتحدث ٩٣،٤% بالفنلندية، ويتحدث ٥،٧% بالسويدية، إضافة إلى لغات الإقليميات الأخرى وهي الروسية، الاستونية، والسامية (رانيا الجمال، ٢٠١٤، ٥٣٦). وتعد فنلندا ذات أغلبية مسيحية تمثل ٦٨،٧% من إجمالي ٥،٥ مليون نسمة، ويتبعون ديانات أخرى مثل الإسلام، الهندوسية، البوذية، اليهودية، ويوجد أثنان من الكنائس الوطنية في فنلندا؛ كنيسة الإنجيلية اللوثرية، وهو دين الدولة الأساسي ويمثل ٦٨،٧% من السكان في نهاية عام ٢٠١٩، والكنيسة الارثوذكسية الفنلندية، وينتمي إليها حوالي ١،١% من السكان (WIKIPEDIA The Free Encyclopedia, Religion in Finland).

ويتضح تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في بناء مجتمع المعرفة وتشجيع الجامعة على القيام بدورها في هذا الشأن؛ وذلك من خلال إنشاء الحكومة الفنلندية لأول استراتيجية وطنية للابتكار عام ٢٠٠٨؛ من أجل زيادة التركيز على الابتكارات الاجتماعية لضمان المساواة، وتحقيق التنمية المجتمعية والمستدامة (Laine, 2008, 26)؛ إذ تضمنت هذه الاستراتيجية تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في توزيع كافة خدمات التعليم الجامعي المقدمة لجميع المواطنين الفنلنديين وتعزيز الرفاهية الاجتماعية؛ من خلال تخصيص دخل مالي لكبار السن المتقاعدين عن العمل، وتوفير مسارات وظيفية نظراً لزيادة متطلبات المهارات العملية (Ahokas & Kaivo-oja, 2004, 14)، وذلك من خلال اهتمام الجامعات الفنلندية بتعزيز المهارات العملية للأشخاص مثل: المهارات اليدوية، ومهارات التفكير الناقد، وتعزيز تعليم الكبار، إعادة تشكيل أساليب وطرق إدارة الأعمال، وتنمية مهارات ريادة الأعمال لدى المواطنين الفنلنديين، فضلاً عن تعزيز دور التعليم ودعمه في خدمة الثقافة والفنون (Varis, 2007, 17).

• العوامل الاقتصادية والتكنولوجية:

يعد الاقتصاد الفنلندي واحداً من أقوى الاقتصادات أداءً داخل الاتحاد الأوروبي في مجال التصنيع؛ إذ تعتمد فنلندا بالدرجة الأولى على صناعة الخشب، فتشكل الغابات مورداً اقتصادياً مهماً، وتشغل الأخشاب مكانة مهمة في صادراتها، كما أنها تتفوق في صادرات المعادن والتكنولوجيا العالية مثل الاتصالات السلكية

واللاسلكية والإلكترونيات، وتحفظ بأقوى الأنظمة في العالم لحماية حقوق الملكية (The Heritage Foundation, 2020)؛ إذ قامت فنلندا بإجراء بعض التغييرات المهمة في السياسات الفنلندية بعد تعرضها لأزمة مصرفية، وكساد اقتصادي حاد نتيجة الحرب العالمية الثانية، ولعل من أهمها: التخطيط نحو فتح الاقتصاد المغلق من خلال انضمام البلاد إلى سياسات التكامل الأوروبي، والسياسات الموجهة نحو السوق الاقتصادي؛ مما أدى إلى اكتسابها المزيد من القوة إلى أن تعافت بحلول منتصف التسعينات من القرن العشرين، وذلك من خلال تطويرها للتقنيات الحديثة، والتي بدأت تحظى باهتمام دولي، مما أطلق على انتعاشها الاقتصادي القائم على التكنولوجيا اسم المعجزة الفنلندية، ويرجع إلى الجمع بين اقتصاد معرفي عالي التنافسية مع تطبيق نموذج الرفاهية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع الفنلندي (Pelkonen, 2008, 401).

ويتضح تأثير العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في بناء مجتمع المعرفة وتشجيع الجامعات على القيام بدورها في هذا الشأن؛ من خلال قيام الحكومة بإنشاء أكاديمية البحوث في فنلندا عام ١٩٧٠؛ بحيث تضم ستة مجالس بحثية برئاسة السلطة التنظيمية لوزارة التعليم والثقافة الفنلندية؛ للتركيز على الابتكار التكنولوجي، وفي الثمانينات من القرن العشرين أنشأت الحكومة برامج وطنية في مختلف مجالات العلوم الطبيعية والطبية والتكنولوجية؛ من أجل تعزيز التعاون بين الصناعة والمنظمات البحثية، وتعزيز النمو التكنولوجي عبر قيام القطاعين العام والخاص ببناء المسارات الممكنة لتطوير التكنولوجيا (Auranen, 2014, 27-28)، فضلاً عن تجديد التشريعات المتعلقة بمركز بحوث التكنولوجيا عبر نقل عدد من مختبرات البحوث إلى المناطق الاستراتيجية في تامبيري، وإنشاء المؤسسات البحثية لنقل التكنولوجيا مثل: الحدائق العلمية، والحاضنات التكنولوجية؛ لتطبيق المعرفة العلمية والتكنولوجية وتعزيز الابتكار (Schilir`o, 2012, 48).

ثالثاً- الدروس المستفادة والآليات المقترحة:

وبتحليل الخبرة الفنلندية، واستعراض ملامح مجتمع المعرفة الفنلندي ودور البرامج الأكاديمية بالجامعات في بناءه أمكن استخلاص بعض جوانب الإفادة من خبرة الجامعات الفنلندية في هذا الإطار والتي يمكن الاستعانة بها في تطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة، وفيما يلي

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

عرض لأبرز نقاط التميز في الخبرة الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة وكيف أسهمت الجامعات الفنلندية في تحقيق ذلك.

فيما يتعلق بملامح مجتمع المعرفة الفنلندي:

- أصدرت الحكومة الفنلندية ثلاث استراتيجيات للتحويل الفعلي نحو مجتمع المعرفة؛ الاستراتيجية الأولى (١٩٩٤-١٩٩٥) واهتمت بالجوانب الاقتصادية والتكنولوجية، أما الاستراتيجية الثانية (١٩٩٨-٢٠٠٥) اهتمت بالحياة الاجتماعية وجودة الحياة والرفاهية، والاستراتيجية الثالثة (٢٠٠٧-٢٠١٥) اهتمت بالحياة العملية والتركيز على الجمع بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحقيق النمو القائم على المعرفة.
- يتميز مجتمع المعرفة الفنلندي بمجموعة من الملامح التي تميزه عن المجتمعات المعرفية الأخرى؛ حيث إنه مجتمع يشجع على إنتاج المعرفة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، والاهتمام بالابتكار التكنولوجي والاجتماعي والمعرفة الإبداعية، والحفاظ على دولة الرفاهية، وتحقيق الاستثمار العالي في البنية التحتية والتصنيع والابتكار، وتصدير المنتجات والخدمات والابتكارات التكنولوجية بنجاح إلى الأسواق العالمية.

❖ **فيما يتعلق بدور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة:**

- **تقديم الجامعات الفنلندية لبعض المستجدات ضمن برامجها الدراسية ولعل من أهمها:** مجالات ومقررات دراسية تتناسب مع متطلبات سوق العمل باستحداث مقررات في مجال التسويق، وريادة الأعمال، والابتكار، وإدراج منهج الكفايات في المقررات الدراسية؛ لإعداد خريجين متميزين، وإدراج برامج لتطوير الكفايات الرقمية التي يحتاجها الخريجون للتعامل مع مجتمع المعرفة الرقمي، وتضمين البعد الدولي في برامجها بتدريس اللغات، وزيادة التبادل الدولي لمنسوبي الجامعات، وتصدير البرامج التعليمية والتدريبية على الصعيد الدولي لتحقيق التنافسية والنمو الاقتصادي.
- **توفير بيئة تعليمية متطورة تستطيع تأهيل الدارسين للتفاعل مع متطلبات مجتمع المعرفة من خلال تصميم بيئة تعليمية افتراضية،** توظيف التكنولوجيا في العملية التدريسية، إتاحة الفرصة للدارسين للتدريب من خلال فترة الدراسة الأكاديمية عبر تبني ممارسات تعليمية جديدة تتضمن تقديم دورات تدريبية

تعاونية من خلال المشاركة بين الجامعات وقطاعات الأعمال المختلفة بالمجتمع.

• إنتاج البنية التحتية المعرفية؛ بإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية، وموائمة المجالات البحثية مع الاحتياجات الإقليمية للاستفادة من نتائج البحوث في حل المشكلات المجتمعية، وتطوير المجتمع المحلي، وتدويل البحوث العلمية؛ من خلال إضفاء البعد الدولي على أنشطة البحث والتطوير، والنشر في المجلات الدولية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية، وإجراء الأبحاث الجماعية؛ لتنمية المهارات البحثية، وتحقيق الصدارة في التنافسية لأفضل الباحثين في العالم، والتشجيع على الحراك الدولي من خلال تنقل الباحثين إلى الدول المختلفة لتبادل الثقافات والخبرات العملية، وإنشاء كرسي جامعي لليونسكو بالجامعات الفنلندية لتحقيق الميزة التنافسية للمجتمع.

• تضمين نتائج البحوث العلمية في برامج الدراسات العليا ومقرراتها من خلال نقل نتائج البحوث والخبرات العملية الصادرة عن المشروعات البحثية المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس، والشركاء الصناعيين، وتعميم نتائجها في البرامج الدراسية لمرحلة الدراسات العليا لتحقيق التنمية التعاونية، إنشاء مراكز التميز البحثي، وتبني سياسات الحوافز والمكافآت؛ لتعزيز إنتاجية الباحثين المتميزين.

❖ فيما يتعلق بالقوى والعوامل الثقافية المؤثرة في دور البرامج الأكاديمية بالجامعات الفنلندية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة:

- تؤثر العوامل الجغرافية والمناخية على دور البرامج الأكاديمية بالجامعات؛ إذ اسهم قلة عدد السكان وصغر مساحة فنلندا في الاعتماد على نوعية المخرجات التعليمية، وتعزيز التعليم الإلكتروني؛ لتحقيق المساواة المجتمعية، وتكافؤ الفرص التعليمية.

- تؤثر العوامل السياسية والتاريخية على دور الجامعات في ذلك؛ من خلال إنشاء أكاديمية فنلندا، وإصلاح اللجان العلمية، وربط استراتيجية التعليم الجامعي بفرص الابتكار؛ من أجل الاستثمار في التعليم الجامعي، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإعداد استراتيجية للتحويل إلى مجتمع المعرفة، وإنشاء مراكز التميز.

- تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على دور الجامعات؛ من خلال إنشاء استراتيجية وطنية للابتكار؛ للتركيز على الابتكارات الاجتماعية،

وتخصيص دخل مالي للمتقاعدين عن العمل، وتعزيز المهارات اليدوية وتعليم الكبار.

- تؤثر العوامل الاقتصادية والتكنولوجية على إنشاء أكاديمية البحوث في فنلندا، والتي تتكون من ستة مجالس للتركيز على الابتكار التكنولوجي، وإنشاء برامج وطنية في مختلف مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجية لتعزيز التعاون بين الصناعة والمنظمات البحثية.

المحور الثاني- آليات مقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية من خلال وظائفها:

وتتمثل في اقتراح مجموعة من الآليات على النحو التالي:

(١) تحديث البرامج الدراسية المقدمة بالجامعات المصرية بصفة مستمرة في ضوء المستجدات والمعايير العالمية على غرار ما يحدث في خبرة الجامعات الفنلندية، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- إدراج منهج الكفايات ضمن المقررات الدراسية لموائمة المناهج الدراسية مع متطلبات سوق العمل.
 - إدراج بعض المقررات الدراسية الحديثة في مجالات التسويق، وريادة الأعمال، وإدارة الابتكار كجزء أساسي ضمن المقررات الدراسية المقدمة بالجامعات باختلاف الكليات والتخصصات.
 - توفير برامج أكاديمية تنمي الإبداع للطلبة مع مراعاة إنشاء مراكز للإبداع بكليات الجامعات المصرية.
 - تضمين البعد الدولي بالبرامج الدراسية من خلال تدريس بعض المقررات باللغة الأجنبية بالنسبة للكليات والتخصصات التي تتم دراستها باللغة العربية.
 - إدراج برنامج لتطوير الكفايات الرقمية ضمن خطة تطوير التعليم والبحث بالجامعات.
 - إدراج نتائج الأبحاث العلمية المتميزة ضمن البرامج والمقررات الدراسية.
- (٢) تمكين الدارسين من تطبيق المعارف النظرية التي يدرسونها على غرار ما يحدث في خبرة الجامعات الفنلندية، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- عقد دورات تعليمية تدريبية تجمع بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص؛ إذ يتم تدريب الطلبة في كلٍ من الجامعة، والشركات (مواقع العمل)؛ للتكيف مع تغييرات ومستجدات الحياة العملية.
- تقسيم العملية التعليمية إلى جزئين؛ جزء داخل الفصول الدراسية بالجامعات المصرية، وجزء خارج البيئة الأكاديمية لممارسة الأنشطة التعليمية.
- (٣) **توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية على غرار ما يحدث في خبرة الجامعات الفنلندية، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:**
 - استحداث طرق تدريسية جديدة مثل تطبيق فكرة استخدام الهاتف كجزء من العملية التعليمية.
 - تصميم بيئة تدريبية افتراضية داخل كليات الجامعات؛ من خلال وضع برامج ودورات تدريبية على قاعدة البيانات المحلية؛ بحيث تكون متصلة بشبكات الإنترنت كجزء مستمر من أنشطة الكليات بالجامعات.
- (٤) **تحويل خدمات الجامعات البحثية إلى منتجات تطبيقية قابلة للتطبيق على غرار ما يحدث في خبرة الجامعات الفنلندية، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:**
 - تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات منتجة واستشارية؛ من خلال تطبيق البحوث الأكاديمية وتحويلها إلى بحوث صناعية في صورة سلع ومنتجات تطبيقية قابلة للتسويق.
 - جعل نتائج البحوث متاحة، وقابلة للتطبيق خارج الجامعات؛ من خلال تحويل الاكتشافات العلمية وبراءات الاختراع إلى منتجات صناعية قابلة للتنفيذ.
- (٥) **تبني الجامعات المصرية مفهوم الجامعة الريادية على غرار ما يحدث في خبرة الجامعات الفنلندية، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:**
 - توظيف البحوث العلمية في إنتاج التكنولوجيات والبرمجيات الذكية، وإنتاج المعرفة المبتكرة في مجالات بحثية جديدة، وزيادة عدد المشروعات البحثية وخاصة فيما يتعلق بالمجالات التقنية.
 - تشجيع الباحثين على إجراء البحوث المشتركة، وتسجيل براءات اختراع في المجالات التكنولوجية، والبرمجيات الذكية؛ من خلال توفير نظام الحوافز والمكافآت لتعزيز إنتاجية الباحثين المتميزين.

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

- وضع خطة بحثية تهدف إلى زيادة عدد البحوث التطبيقية في التخصصات التكنولوجية؛ لتعزيز الابتكار، والتشجيع على إجراء البحوث التطبيقية في بعض المجالات البحثية التكنولوجية.
- (٦) **تدويل البحوث العلمية على غرار ما يحدث في خبرة الجامعات الفنلندية، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:**
 - زيادة دعم النشر العلمي الدولي في المجالات والدوريات العالمية بكليات الجامعات من خلال زيادة ميزانية مكافآت النشر العلمي الدولي، فضلاً عن نشر الأبحاث المتميزة على نفقة الجامعات.
 - تعزيز التعاون الدولي من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية الدولية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية المشتركة على الصعيد الدولي.
 - تعزيز الحراك الدولي؛ من خلال توفير المزيد من الفرص لابتعاث الباحثين والأساتذة الجامعيين إلى الدول المختلفة في مهام علمية من أجل تبادل الثقافات والخبرات العملية، وتشكيل عضويات في الاتحاد الدولي.
 - عقد البرونكولات والاشتراكات في الروابط البحثية العالمية؛ للاستفادة من خبرات الجامعات الرائدة في مجال البحث العلمي بمختلف أنحاء العالم.
- (٧) **توظيف نتائج الأبحاث العلمية في تطوير المجتمع المحلي، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:**
 - مشاركة الجامعات في المجالس الاستشارية العامة والخاصة، والمنظمات غير الهادفة للربح، بما يساعد على موائمة المجالات البحثية مع الاحتياجات والمتطلبات المجتمعية.
 - زيادة عدد المشروعات البحثية البينية بين منسوبي الجامعات، وبين الباحثين في الجامعات الأخرى أو المنظمات التعاونية، وتعميم نتائجها في الندوات، وورش العمل؛ بهدف تطبيق المعرفة وتسويقها.
 - تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تكوين علاقات وشراكات مع القطاعات الإنتاجية من خلال القيام بالزيارات إلى الشركات الصناعية المحلية؛ لكسب ثقتهم وإقناعهم بتطبيق نتائج الأبحاث العلمية المتميزة، وتحقيق الاستفادة المشتركة في تحقيق النمو الاقتصادي لكل من الشركات، والجامعات، والمجتمع المحلي.

(٨) تسويق الخدمات البحثية لخدمة المجتمع المحلي، ويتحقق ذلك من خلال ما

يلي:

- إنشاء مراكز ومنافذ بيع بكليات الجامعات المصرية لتسويق الخدمات البحثية.
- توفير سياسة ترويج الخدمات الجامعية لدى المستفيدين من خلال تنشيط الوسائط الإعلامية للجامعات وعلى سبيل المثال، المواقع الإلكترونية للجامعات، تطبيقات الجامعات الإلكترونية Application، والفيس بوك، وغيرها من المواقع الإلكترونية.

(٩) التشجيع على إبرام عقود استشارات للقطاعات الإنتاجية للمجتمع، على

غرار ما يحدث في خبرة الجامعات الفنلندية، ويتحقق ذلك من خلال:

- تشكيل نموذج الحلزون الثلاثي (الجامعات، والحكومة، والشركات)، بعقد شراكات مجتمعية فاعلة بين الجامعات، وقطاعات المجتمع المختلفة؛ لتعزيز ثقة الشركات في خبرة الجامعات المصرية، وضمان حقوقها؛ من خلال استحداث نظام الابتكار الوطني بوصفه مفهوماً جديداً للسياسة العامة، عبر تقديم الدولة الدعم الكامل للجهات الفاعلة في نظام الابتكار، وتصميم الحكومة لبرامج وطنية في مختلف مجالات العلوم الطبيعية، والطبية، والتكنولوجية؛ من أجل تعزيز التعاون بين الصناعة والمنظمات البحثية.
- سن تشريعات وطنية؛ لتيسير التعاون بين الجامعات المصرية، والشركات في القيام بالمشاريع، والتعامل مع السوق.
- منح الشركات الصناعية التراخيص الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع.
- التحول النوعي نحو الرأسمالية الأكاديمية؛ من خلال تعزيز الروابط بين الجامعات المصرية، والصناعة، ومكاتب نقل التكنولوجيا كوسيط بينهما، وتفعيل الحاضنات التكنولوجية بالجامعات بوضع جدول زمني وتمويل حقيقي لتنفيذها، فضلاً عن تشجيع منسوبي الجامعات على المشاركة في أنشطة براءات الاختراع.

(١٠) نشر ثقافة بناء مجتمع المعرفة لدى المجتمع الأكاديمي (جميع منسوبي

الجامعات المصرية)، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية

- إقامة ندوات توعوية وورش عمل تثقيفية تعرف أعضاء المجتمع الأكاديمي بأهمية مجتمع المعرفة، وأهمية تأثيره على المجتمع وترتيبه التنافسي على الصعيد الدولي، كما تعرفهم مدى أهمية دورهم في بناء مجتمع المعرفة، وتستعرض لهم كيفية المشاركة في بناءه.
 - تأسيس نموذج عربي أصيل يعتمد على صحيح الدين الإسلامي، والنهوض باللغة العربية، والاعتزاز بالتراث الثقافي، والانفتاح على الثقافات الأخرى بما يضمن إصلاح السياق المجتمعي في اكتساب المعرفة وفي نشر ثقافة مجتمع المعرفة وأهمية بناءه في تقدم الفرد والمجتمع.
- (١١) **توظيف خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:**
- عقد الندوات والمؤتمرات لتوسيع آفاق المجتمع المعرفية، وجذب الشركات الخاصة وأفراد المجتمع؛ لتحقيق الاستثمارات الداخلية في تنمية البيئة، ودعم الاقتصاد، وتعزيز المنافسة على المستوى المحلي.
 - تشكيل روابط وعلاقات بين الأوساط الأكاديمية، والطلاب، والشركات؛ للمشاركة الإقليمية والمحلية في العمل البيئي، وبناء المجتمع.
 - تقديم الاستشارات العلمية للقطاعات الإنتاجية، والمقترحات اللازمة لحل المشكلات المجتمعية.
 - إنشاء مراكز ترجمة؛ بهدف نقل المعرفة والعلوم المختلفة التي تنتاسب مع المجتمع المحلي عبر ترجمة نتائج الأبحاث العالمية إلى اللغة العربية؛ ليتسنى الاستفادة منها لجميع أفراد المجتمع.
 - توفير دورات تدريبية للقيادات المجتمعية؛ لإتاحة فرص التدريب المهني، وتعزيز ثقافة التعلم في المجتمع.
- (١٢) **إصدار استراتيجية وطنية لمجتمع المعرفة المصري، وإدراجها ضمن أهداف واستراتيجيات الجامعات المصرية؛ وذلك من أجل تحديد أدوار الجامعات المنوط بها في بناء مجتمع المعرفة، والوقوف على المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الدور والتغلب عليها؛ من خلال متابعتها سنويًا عبر تحليل رباعي (SWOT) بتحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، فضلاً عن زيادة المخصصات المالية التي تحتاجها برامج التحول نحو مجتمع المعرفة.**

(١٣) إدراج سياسة الابتكار في التعليم الجامعي؛ من خلال إضافتها ضمن إطار قانون الجامعات المصرية، أو إدراجها في الخطة الاستراتيجية للجامعات المصرية.

(١٤) إجراء دراسة جدوى تختص باستراتيجية التعاون المؤسسي؛ من خلال الدمج بين أكثر من كلية من كليات الجامعات ودمجهم معًا لتصميم جامعة واحدة من الطراز العالمي، أو الدمج بين كليات ومدارس تابعة لها، والهدف من هذه الاستراتيجية إنشاء مركز أبحاث أقوى في الجامعات المصرية استنادًا إلى تقسيم العمل، وتوزيع وتخصيص الموارد والوظائف، والتعاون بين المؤسسات التعليمية؛ لتحقيق مراكز قيادية معترف بها دوليًا ووطنياً في مجالات الخبرة، وتوجيه الموارد الإضافية؛ لإنشاء وتطوير مجالات البحث.

(١٥) تعزيز المساءلة؛ من خلال إدراج نسبة مرتفعة من الأعضاء قد تتراوح بين (٣٠-٤٠%) إلى مجالس الجامعات؛ بشرط ألا يكونوا من ممثلي مؤسسات التعليم الجامعي؛ للإشراف على الخطط التنفيذية، وإدراج أجهزة رقابية تشرف على تحقيق الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة.

(١٦) زيادة ميزانية الجامعات وإعادة هيكلة الإنفاق على البحث العلمي لتوفير البنية التحتية الملائمة للعملية التعليمية والبحث العلمي، والانتقال من نظام الموازنة التدريجي إلى نظام التمويل القائم على الأداء، وزيادة الاستقلال الذاتي المالي، وتنويع قاعدة التمويل من خلال عقد بروتوكولات واشتراكات بحثية مع الجامعات الأجنبية العالمية.

(١٧) مرونة اللوائح والقوانين التي تنظم العمل بالجامعات، والأخذ بنظام اللامركزية عبر مشاركة الجامعات مع قطاع الصناعة والمجالس المحلية في اتخاذ القرارات، ووضع مقررات المناهج الدراسية للتعليم الجامعي.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

البازعي، حصة. (٢٠١٨، أكتوبر). تطوير سياسات قبول وإعداد المعلم للتحول نحو مجتمع المعرفة: صيغة مقترحة في ضوء تجربتي سنغافورة وفنلندا. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث بغزة. ٢ (٢٥). ٥١-٨٤.

الجمال، رانيا. (٢٠١٨، ٢٧-٢٨ يناير). أطر المؤهلات الوطنية ودورها في دعم عمليات ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي في ضوء مجتمع المعرفة بكل من ألمانيا ورومانيا وإمكان الإفادة منها في مصر، قدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بعنوان "نظم التعليم ومجتمع المعرفة"، دار الضيافة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ١٠٩-١٩٨.

الجبار، سهير (٢٠١٨، ٢٧-٢٨ يناير). القيادة الريادية: مدخلاً لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات المصرية، قدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بعنوان "نظم التعليم ومجتمع المعرفة"، الأكاديمية المهنية للمعلمين، دار الضيافة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ٢٢٩-٢٥٧.

الشريبي، حنان (٢٠١٨، ٢٧-٢٨ يناير). استثمار مخرجات البحث العلمي بالجامعات في مجتمع المعرفة "صيغ مقترحة"، قدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بعنوان "نظم التعليم ومجتمع المعرفة"، دار الضيافة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ٨٣-١٠٧.

اللمعي، فاطمة (٢٠١٩، ديسمبر). الخبرة الفنلندية في إعداد المعلم الباحث وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. كلية التربية، جامعة حلوان. ٢٥ (١٢). ١٦٧-٢٣٥.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٥). مؤشر المعرفة العربي. دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٩). تقرير استشراف مستقبل المعرفة. دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر.

- صبيح، لينا (٢٠١٢). التعليم الجامعي ومجتمع المعرفة. دراسات في التعليم الجامعي. جمهورية مصر العربية. (٢٣)، ٣٢٠ - ٣٥٥.
- ضحوي، بيومي، المليجي، رضا. (٢٠١٠). توجهات الإدارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الفكر العربي.
- عبد الوهاب، صوفي (٢٠١٩، مارس). دور الجامعة في التحول وبناء مجتمع المعرفة. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، المملكة العربية السعودية. ٢ (٥). ١٥٣-١٦٧.
- علي، وفاء (٢٠١٥، أبريل). تطوير دور الجامعات المصرية لبناء مجتمع المعرفة في ضوء خبرة ألمانيا، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، ٥٨ (٢). ٢٤٤-٣٤١.
- محمد، ثناء. (٢٠١٩، مارس). دور جامعة الفيوم في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر بعض الخبراء. المجلة التربوية لكلية التربية، جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية. ٥٩. ١٠٣ - ١٦٩.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Academic Ranking of World Universities (2019), Available at: <http://www.shanghairanking.com>, Accessed Date: 13-7-2020.
- Ahokas, I. & Kaivo-oja, J. (2004). The knowledge society in Finland: current situation and future trends. Finland : Futures Research Centre.
- Aula, H.-M. (2015). Constructing Reputation in a University Merger. Finland: Aalto University publication series.
- Auranen, O. (2014). University Research Performance Influence of funding competition, policy steering and micro-level factors. Finland: Tampere University Press, Tampere.
- Begin-Caouette, O. (2016). Building Comparative advantage in the Knowledge Society: Systemic Factors in Four Nordic Higher education Systems, in Sarrico, C.; et-al (eds), *Global Challenges National inutilities and institutional responses the transformation of higher education*. Rotterdam, The Netherlands: Sense publishers. 29-53.
- Cerkez, M. (2016, Jun). Romanian Knowledge Society Development. A Proposal, *Challenges of Knowledge*

-
- Society (CKS) Journal*. Nicolae Titulescu University of Bucharest, (6). 835-841.
- Cornell University; INSEAD & WIPO (2019). Global Innovation Index 2019. Geneva, Switzerland: World Intellectual Property Organization (WIPO).
- Dill, D. D.; et-al (2006). PhD Training and the Knowledge Based Society an Evaluation of Doctoral Education in Finland. Tampere, Finland: Finnish Higher Education Evaluation Council.
- Finland Population (Live), Available at, <https://www.worldometers.info/>, Accessed Date, 24-7-2020.
- Finnish meteorological Institute, Finland's Climate, Available date: <https://web.archive.org/>, Accessed Date, 24-7-2020.
- Halme, K.; Salminen, V.; Piirainen, K., A. (2014). Introduction: Finland's Economic Transition, In Halme, K., et-al (eds.), *Finland as a Knowledge Economy 2.0 Lessons on Policies and Governance*. Washington, D.C.: The World Bank. 21-27.
- Hämäläinen, R.; Kiili, c. & Smith, B.-E. (2017, Sep.). Orchestrating 21st Century Learning in Higher Education: A Perspective on Student Voice. *British Journal of Educational Technology*. 48 (5). 1106-1118.
- Harjuhahto-Medetoja, K. & et-al (2007). A Renewing, human-centric and competitive Finland. The National- The National Knowledge Society 2007-2015 (Report). Prime Minister's Office. New Delhi, India: Government Information Society Programme.
- Hautala, j. (2011, Mar.). International academic knowledge creation and ba. A case study from Finland, *Knowledge Management Research & Practice*. 9 (1). 4-16.
- Kauppinen, I. (2013, Aug.). A moral economy of patents: case of Finnish research universities' patent policies. *Studies in Higher Education*, 39 (10). 1732-1749.
- Kaupplia, O. (2016, Jan.). Excellence Teaching: Centers of Excellence in Finnish University Education 2010-2012. *Journal of Quality in Higher Education*. 3 (1).14-33.

- Knight, P.T. & Routti, J. (2011, Mar.). e-Development and Consensus Formation in Finland. *Journal of knowledge Economy*. 2 (1). 117-144.
- Kocak, O.; Kavi, E. & ES, M. (2017, Apr.-Sep.). Biligi Toplumu Perspektifinde Refah Devleti: Finlandiya modeli, *Yalova Sosyil Bolimler Dergisi*. eighth Year. (13). 48- 75.
- Koski, H., et-al (2006). Innovation and Education Strategies and Policies in Finland. In Dahlma, C. J. ; Routti, J. & Ylä-Anttila, P. (eds.), *Finland as a Knowledge Economy Elements of Success and Lessons Learned*. Washington, D.C. USA.: The International Bank for Reconstruction and Development. 1- 40.
- Laine, K. (2008). Satakunta University of Applied Sciences in Finland- a Networked Learning Laboratory for Innovation, In Laine, K., et-al (eds.), *Higher Education Institutions and Innovation in the knowledge society*. Helsinki: Arene. 25-36.
- Lehtimäki, H. & Peltonen, T. (2013, Aug.). Relations of power and knowledge: university–industry relations in business studies in Finland. *The International Journal of Higher Education Research*. 66 (2). 203-216.
- Lemola, T. (2014). Background: Evolution of Finland’s Knowledge Economy Policy, In Halme, K.; et-al (eds.), *Finland as a Knowledge Economy 2.0 Lessons on Policies and Governance*. Washington, D.C.: The World bank. 29-42.
- Lyhyesti, S. (2018). Information about Finland/ Finland in brief. Available at www.infopankki.fi. Accessed date: 23/10/2018.
- Markkula, M. (2006, 27-29 April). Creating Favorable Conditions for knowledge society through knowledge management E-government and E-learning. Workshop. Budapest. Hungary: FIG Commissions. 30-52.
- Montonen, T. & Eriksson, P. (2013, Jan.). Teaching and learning innovation practice: a case study from Finland. *International Journal of Human Resources Development and Management*, 13 (3). 107-118.

- Niemi, H. (2003, Mar.). Towards a learning Society in Finland: information and communications Technology in Teacher education, *Technology & Pedagogy Journal*, 12 (1). 85-103.
- Nivala, M. (2009, May.). Simple answers for complex problems: Education and ICT in Finnish information strategies, *media culture & Society*. 31 (3). 443-448.
- Nokkala, T. (2006). Knowledge Society discourse in internationalization of higher education: Case study in governmentality, *Revista Española de Educación Comparada*. (12). 171-201.
- Nokkala, T. (2016). National Stories, Convergent Trends and Divergent Paths: Discursive Construction of the Higher Education and Knowledge Society – Nexus in Higher Education Policy Texts of Five Knowledge Societies, In Hoffman, D. M.; Välimaa, J. (eds.), *Re-Becoming Universities? Higher Education Institutions in Networked Knowledge Societies*. London, New York: Library of Congress Control Number. 75-112.
- Nokkala, T. (2007). *Constructing Ideal Universities-The internationalization of higher education in the competitive Knowledge Society*. Ph.D. Dissertation, Faculty of Economics and Administration, University of Tampere, Finland.
- Paija, L. & Palmberg, Ch. (2006). Sectoral Perspectives on the Finnish Knowledge Economy: From Forest-Related Industries to ICT, In Dahlma, C. J. ; Routti, J. & Ylä-Anttila, P. (eds.), *Finland as a Knowledge Economy Elements of Success and Lessons Learned*. Washington, D.C, U.S.A.: The International Bank for Reconstruction and Development. 63-79.
- Pelkonen, A. (2008, Dec.). Reconsidering the Finnish model – information Society policy and modes of Governance, *Trames A Journal of the Humanities and Social Sciences*, 12 (4). Dec. 400-420.

- Sahlberg, P. (2010, Feb.). Rethinking accountability in a knowledge society, *Journal of Educational Change*. 11 (1). 45-61.
- Schilir`o, D. (2012, Jan.). Knowledge-based economies and the institutional environment. *Theatrical and practical Research in Economic Fields*, 3 (15). 42-50.
- Schwab, K.; World Economic Forum (2019). Index of Economy Profiles, In Schwab, K., World Economic Forum (eds.), *The Global Competitiveness Report*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. 41-610.
- Snellman, C. L. (2015, Jan.). University in Knowledge Society: Role and Challenges, *Journal of System and Management Sciences*. 5 (4). 84-113.
- Srinivas, S. & Viljamaa, K. (2008, Apr.). Emergence of Economic Institutions: Analyzing the Third Role of Universities in Turku, Finland, *Regional Studies*: 43 (3). 323-341.
- Talvela, J.; Karvonen, M. & Kässi, T. (2018). PATENTS: the Case of Exploitation of the patent system among SMEs and private inventors in Finland, In Daim, T. & Pilkington, A.(eds.), *Innovation Discovery: Network Analysis Of Research And Invention Activity For Technology Management*. Singapore: world scientific publishing Europe ltd. 45-67.
- The Heritage Foundation. 2020 Index of economic freedom. Available at: <https://www.heritage.org/>. Accessed date: 26-7-2020.
- UNESCO (2007, Jul.). UNESCO- UNEVOC Bulletins. UNESCO- UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Educational and Training. (13). Bonn, Germany.
- Välimaa, J.; Hoffman, D. (2007). Higher Education and Knowledge Society Discourse, In HELF (eds.), *Higher Education Looking Forward: Themes on the Changing Relationship between Higher Education and Society*.

-
- Strasbourg, France: the European Science Foundation. 7-19.
- Varis, T. (2007, Oct.). New technologies and innovation in higher education and regional development, (*RUSC*) *Universities and Knowledge Society Journal*, 4 (2). 16-24.
- Venalainen, R. & et-al (2019, Mar.). Programmes for Education and Gaming Education of Skene, Learning Solutions. Future Learning Finland and Education export Finland Programmes (Evaluation Report). Finland: Business Finland.
- WIKIPEDIA The Free Encyclopedia. Religion in Finland. A available at: <https://en.wikipedia.org/>, Accessed Date: 25-7-2020.
- WIPO (2019). World Intellectual Property Indicators-Patents. Geneva, Switzerland: World Intellectual Property
- Xia, B. S.; Liitiainen, E.; Rekola, M. (2012). Comparative Study of University and Polytechnic in Finland: implications of higher education on earnings. *Research in Comparative and International Education*. 7 (3). 342-351.
- Yin, R. K. (2003). Case Study Research Design and methods. (3 edition). Applied Social research methods series. (5). Thousand Oaks, London, New Delhi: Sage Publication, International Education Professional Publisher.
- Yliopistotry, s.; et-al (2017, Jun.). Economic Contribution of the Finnish Universities (report). Scotland: Biggar economics.